وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطلبة

- زيان أيمن

- قويدري زكرياء

تحت عنوان:

دور تقييم الاداء المالي في ترشيد القرارات بالمؤسسة

- دراسة حالة المركب الصناعي مطاحن الحضنة المسيلة -

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.وافي رابح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د.زيد أيمن	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.لعشاش عبد الحليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه

ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ، والذي سهل لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع

بداية عن النبي صل الله عليه وسلم قال:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان الى

الأستاذ المشرف الدكتور: **زيد أيمن**

على الإشراف والتوجيهات القيمة التي ساهمت في إخراج هذا العمل

ولا ننسى أكيد من ساعدونا في الدراسة الميدانية على مجهوداتهم الجبارة معنا

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله ﷻ

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ورسول العالمين – محمد صل الله عليه وسلم –

الى من مرضت لمرضي وبكت لبكائي وحزنت لحزني، الى أية من آيات الرحمان التي وصاني بها الله حسنا، الى ذلك

النهر الذي لا يجف من الحنان والسلام على طول الايام والأعوام الى التي أعجز لو استعملت كل ابجديات كل اللغة الى التي حملتني رضيعا وجعلت ايامي ربيعا وجعلت مني انسانا وديعا وأبحث دوما ان اكون رفيعا

إلى *أ*مي أطال الله في عمرها أهدي ثمرة جهدي هذا.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من عملني العطاء دون انتظار من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وغدا

والى الابد والدي العزيز

ولا أنسى معلمي قدوتي أطال الله في عمره المعلم القدير دومي محمد

و الى من قاسموني ايامي وشاركوني أفراحي واحزاني واشتد بهم ساعدي وكياني، الى من حبهم يجزي في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى إخوتي. سعيد، محمد اسلام ،أسامة ولا أنسى سر سعادة المنزل موسى

الى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ...الى كل من يعرفني أهدي عملي هذا.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله ﷻ

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ورسول العالمين – محمد صل الله عليه وسلم –

الى من مرضت لمرضي وبكت لبكائي وحزنت لحزني، الى أية من آيات الرحمان التي وصاني بها الله حسنا، الى ذلك

النهر الذي لا يجف من الحنان والسلام على طول الايام والأعوام الى التي أعجز لو استعملت كل ابجديات كل اللغة الى التي حملتني رضيعا وجعلت ايامي ربيعا وجعلت مني انسانا وديعا وأبحث دوما ان اكون رفيعا

إلى أمي أطال الله في عمرها أهدي ثمرة جهدي هذا.

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من عملني العطاء دون انتظار من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وغدا

والى الابد والدي العزيز

و الى من قاسموني ايامي وشاركوني أفراحي واحزاني واشتد بهم ساعدي وكياني، الى من حبهم يجزي في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى زوجتي واولادي سراج عبد السلام و ليال جوري

الى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي ...الى كل من يعرفني أهدي عملي هذا.

الفهرس	الصفحة
الإهداء و التشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال ،الجداول	
معجم المصطلحات	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة اقتصادية	
تمهيد	6
المبحث الاول : أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة	7
المطلب الأول : ماهية التقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه	7
المطلب الثاني : متطلبات اجراء عملي في تقييم الاداء المالي	9
المطلب الثالث : أهمية وأهداف تقييم أداء المالي	10
المبحث الثاني : القوائم المالية	11
المطلب الأول : ماهية القوائم المالية	15
المطلب الثاني : الخصائص النوعية للبيانات المالية والفرضيات الأساسية لها	17
المطلب الثالث : محتوى و تحليل القوائم المالية	18
المبحث الثالث : دور أدوات التقييم المالي في ترشيد القرارات	37
المطلب الأول : عموميات في عملية ترشيد القرارات	37
المطلب الثاني : ماهية عملية ترشيد القرار المالي	
خلاصة	45
الفصل الثاني : دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية مركب صناعي مطاحن الحضنة بالمسيلة	
تمهيد	45
المبحث الاول : البطاقة الفنية للمؤسسة	46
المطلب الأول : تقديم المؤسسة الاقتصادية	46
المطلب الثاني : أهداف المؤسسة واستراتجياتها	52
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة	53
المبحث الثاني : معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة لسنة 2019 – 2020	55

المطلب الأول : عرض وتحليل الميزانية المالية لسنة 2019 – 2020	62
المطلب الثاني : عرض وتحليل حساب النتائج لسنة 2019-2020	63
خلاصة	69
خاتمة	70
قائمة المراجع	73
الملاحق	
ملخص المذكرة	

قائمة
الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	جدول مستخدمي الكشوف المالية	15
2-1	جدول الميزانية للسنة المالية المقفلة جانب الأصول	56
3-1	جدول الميزانية للسنة المالية المقفلة جانب الخصوم	57
3-3	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	58
4-3	جدول تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية	61
5-3	جدول تحليل جدول حساب النتائج بواسطة النسب	65
6-3	جدول تحليل جدول حساب النتائج بواسطة المؤشرات	66

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	القوائم المالية حسب IAS1	13
2-1	أهداف القوائم المالية	14
2-4	رأس المال العمال الصافي الإجمالي	28
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة–	53

معجم المصطلحات

المصطلح	شرحه
FRNG	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
BFR	إحتياجات رأس المال العامل
TN	الخزينة الصافية

مقدمة

إن الغاية أساسية لكل مؤسسة اقتصادية منذ ظهور مؤسسات اقتصادية هي تحقيق ربح مقابل أقل تكاليف ممكنة، لهذا تسعى المؤسسات لتطوير أعمالها وخطوط إنتاجها والبحث عن طرق تعظيم أرباح في ظل المنافسة الموجهة إليها، وكلما كبرت المؤسسة موسعة من نشاطها لتوسيع احتمالية ازدياد أرباحها، زاد العمال وزاد تخصصات العمل ذلك ما يجعل المؤسسة داخليا تنقسم إلى مستويات وأقسام ووظائف مختلفة، حتى ينشئ هيكل تنظيمي وعلى حسب توسع المؤسسة تتوسع فروع المؤسسة وهو الوظيفة المالية، تعطي الوظيفة المالية لنفسها أهمية بالغة وأساسية لسير نشاط المؤسسة كونها مسؤولة عن الموارد والمخرجات المالية، وكذا تمويل باقي الوظائف أخرى وتأكد من سير نشاط المؤسسة في الخط الصحيح بعيدا عن شبح إفلاس وكذا تبذير أموال، وأيضا التأكد من التوازن المالي داخل المؤسسة، لذا فإن الوظيفة المالية تخصص تقييما لأدائها المالي من أجل التأكد من سيره بشكل جيد كما هو مخطط له وتحديد انحرافات، وتصحيحها في حالة كونها سلبية، واستفادة منها في حالة كونها ايجابية والبحث عن سبب ذلك، وكذا البحث عن الفرص والتهديدات التي قد تؤثر على أداء المالي، أي أن المؤسسة تقوم بتحليل أداء المالي من أجل الوصل إلى مبتغاها واستخراج المعلومات، ومن أجل ذلك تقوم باستخدام أدوات التحليل معينة لتحليل وتقييم الأداء المالي والتي تساعد بشكل كبير جدا في استخلاص المعلومات والتقارير عن أوضاع المالية للمؤسسة وتعطي مصداقية أكبر لها

وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا .إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد إلى آخر، مما أدىّ إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي نتيجة التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، فإن ذلك يحتم علينا دراسة انعكاس هذا التغيير على تحليل القوائم المالية كونه يهتم بتحليل مخرجات النظام المحاسبي(القوائم المالية)، وهذا من خلال معالجة موضوع:

"**دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات في مؤسسة اقتصادية.**"

و تماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

ما هو دور القوائم المالية في ترشيد القرارات و تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الذي نعنيه بتقييم الأداء المالي؟
2. ما هي مكونات مخرجات النظام المحاسبي المالي ؟
3. ما هي خصائص و أهمية معلومات القوائم المالية ؟
4. هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على الميزانية وجدول حساب ؟

الفرضية العامة : القوائم المالية تلعب دورا هاما في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة و تحليلها و مدى تحقيقها للهدف المرجو و المسطر .

الفرضيات الجزئية:

إن التساؤلات المطروحة أعلاه أسفرت عن الفرضيات التالية:

1. تمتاز القوائم المالية بالشفافية و الدقة و المصداقية و التي تمكن من تقديم معلومات حول الوضع المالي للمؤسسة و لكافة الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. القوائم المالية توفر المعلومات الكاملة و الكافية لإصدار الرأي الأمثل المتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة و نجاعتها .
3. إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

مبررات اختيارا الموضوع:

لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

- ✓ أهمية هذا الموضوع في استنتاج تحليلات التي تهم مسيؤي المؤسسة؛
- ✓ كون الموضوع مساير ومدعم كجانب تطبيقي لما هو معالج في مواضيع مدرسة داخل إطار التخصص؛
- ✓ الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي.

أهداف البحث: إن هذه الدراسة تهدف إلى:

- ✓ التعرف على ماهية تقييم الأداء المالي و أهميته؛
- ✓ معرفت مخرجات النظام المحاسبي؛
- ✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في تحليل للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة؛
- ✓ التعرف على كيفية إجراء تحليل القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية.

حدود الدراسة:

- ✓ للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج فإن دراستنا ترتبط بحدود مكانية وزمنية

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة على مستوى نطاق دورتين ماليتين 2018 – 2019 للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.

دراسات سابقة :

د . أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر

إن أفكار التسيير المحاسبي والمالي تطورت وتكيفت مع المحيط تبعا لتغيرات فرضتها الحاجة إلى تطوير المؤسسة وذلك بغرض الحفاظ على الوجود ثم الاستمرارية ومن ثم مواكبة التطور والصمود أمام المنافسة الشديدة والعراقيل وذلك من خلال اتخاذ القرارات السليمة والتي تمكنها في الأخير من تحقيق أهدافها على أكمل وجه.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ اهدافها فإنها بحاجة الى قياس وتقييم ادائها ويأخذ تقييم الاداء وخاصة الاداء المالي حيزا كبيرا في دراسات الفكر الحديث .

عادل عيشي 2002 ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير فهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادي والعوامل المتحكمة فيه، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، ولقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية :المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة ، فهي تحقق هامش أمان، المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع في الفصل الأول لأنه يتوافق مع طبيعة الموضوع ومنهج دراسة الحالة في الفصل الثاني، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة

اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية للدورتين 2019- 2020في التحليل .

مرجعية البحث:

تم اعتماد داخل هذا إطار هذه الدراسة على مصدرين:

– **المصدر النظري:** وذلك أننا إعتمدنا على كتب ورسائل جامعية في مجال الدراسة ومواد قانونية من أجل بناء جانب نظري ذا مصدقية أكبر.

– **المصدر التطبيقي:** تم اعتماد على الوثائق المالية المتحصل عليها من المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة بالإضافة إلى معلومات أخرى تعريفية عنها.

خطة وهيكلة البحث: لمعالجة الإشكالية والتساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة حيث تناولنا في:

- ✓ **الفصل الأول:** الإطار النظري لتقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات في مؤسسة الاقتصادية .
- ✓ **الفصل الثاني:**دراسة وتحليل القوائم المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة .

الفصل الأول: الاطار النظري لتقييم الأداء المالي لترشيد القرارات للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية في النشاط الاقتصادي ، فهي ترمي من خلال مزاولة نشاطها إلى الاستمرارية في السوق معتمدة في ذلك على جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لها كما تنتهج عدة طرق و تقنيات لغرض التنظيم ومراقبة أدائها ومدى فعالية الاجراءات المتبعة من طرف مسؤوليها لتشخيص الاختلالات وتحديد الانحرافات وتحليلها ومن أهم هذه التقنيات عملية بهدف اتخاذ قرارات ملائمة تقييم الأداء التي ترمي إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء معلومات مفيدة لمستخدميها تخدم أهداف المؤسسة.

المبحث الاول: تقييـم الأداء المـالـي

تم التطرق في المبحث السابق إلى تقييم أداء في مؤسسة اقتصادية ليكون كمدخل مفاهيمي عام حيث أننا سنتطرق في هذا المبحث إلى أحد فروعه الخاصة وهو تقييم أداء مالي للمؤسسة اقتصادية، ومن خلال ثلاث مطالب سنشرح مفهومه ومتطلبات إجرائه وأهميته وأهدافه.

المطلب الأول : ماهيـة تقييـم الأداء المالـي وعوامـل مـؤثـرة عليـه

اولا : ماهية تقييم الاداء المالي

يعتبر الأداء المالي بصياغ عام إنجاز ما هو محدد إنجازه داخل إطار الوظيفة المالية أي أن تقييم الأداء المالي يعتبر التشخيص الأمثل للصحة مالية للمؤسسة، وبذلك هو يعطيها القدرة على إدراك مقدرتها المالية ومعرفة إلى أي مدى تصل قدرتها على تمويل عملياتها، ومجابهة ما يعترض المؤسسة مستقبلا. ومنه فالأداء المالي هو" مدى نجاعة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها المالية في تحقيق أهدافها موضوعة مسبقا " 1

إذن فتقييم الأداء المالي هو " عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي والمنجز وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، وتحديد من خلال ذلك مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها "2

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية تقييم أداء المالي تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والعراقيل والبحث عن أسبابها واقتراح إجراءات تصحيحية ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نذكر منها أربعة عوامل هي :

– الهيكل التنظيمي3 : وهو الإطار الذي يحدد الإدارات والأقسام الداخلية المختلفة للمؤسسة و تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصال والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل أنشطة والمعلومات.

---

[1]بن خروف جليلة بن خروف جليلة،دورالمعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز ا ، [1]التسير، تخصص مالية المؤسسة ،2009/2008، ، ص 76

[2]محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري ، دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة – ، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 5-2013/50/6 ، جامعة الوادي ، ص07

[3]محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، الأردن ، 2010 ، ص 49.48

ويؤثر على الأداء المالي من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات المفترض القيام بها وتحديد الموارد لهاّ ، وكذا تنظيم أدوار الأفراد بشكل يبرز دور كل فرد ، والمساهمة في جعل عمليات اتخاذ القرار أكثر فعالية وكفاءة .

– **المناخ التنظيمي 1**: مجموعة من السمات الخاصة للمؤسسة والتي تتكون من شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الأداء وتنمية العنصر ، أي نشر الوعي حول أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها لدى الأفراد العاملين وجعلهم مساهمين في عملية اتخاذ القرار بطريقة مرضية وعقلانية تخدم تطور الأداء حيث يقوم المناخ التنظيمي بالحرص على سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية وتقديم صور أداء للمساهمة في الوقوف على قرارات أنجع وأكثر مساهمة في رفع أداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة .

– **التكنلوجيا 2**: تؤثر التكنلوجيا على نوعية الخدمة فعلى المؤسسة تحديد نوع التكنلوجيا المناسب لطبيعة عملها والتكيف معه ومواكبة تطوراته من خلال المسايرة بتعديل أداء وتطويره هو آخر ،أي أن التكنلوجيا تعمل على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة أرباح ورفع الحصة السوقية .

– **الحجم 3**: هناك معايير عديدة لتصنيف المؤسسات من حيث الحجم ، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة ذلك أنه كلما زاد الحجم زادت تعقيدات إدارية وذلك ما يؤدي إلى جعل أدائها أقل فعالية ومن خلال عديد من الدراسات المجرات حول علاقة الحجم مؤسسة بأدائها فقد تم وصول إلى استنتاج أن علاقة بينهما علاقة طردية .

[1]زبيدي البشير ، دور التقارير المالية في مجمع صيدال ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة البليدة ، أكتوبر 2011 ، ص 73

[2]محمد نجيب دبابش ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[3]نفس المرجع ، ص 51

المطلب الثاني : متطلبات إجراء عملي تقييم الأداء المالي

أولا : متطلبات إجراء عملي تقييم الأداء المالي

من أجل إجراء عملية تقييم الأداء المالي بشكل الصحيح فإن الجهات المسئولة عن القيام بهذه العملية تقوم بإتباع مجموعة من الخطوات المبدئية هي على ترتيب التالي:[1]

- تحديد الهدف بوضوح من عملية تقييم الأداء المالي ؛

- تحديد الفترة المراد تقييمها ؛

- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة للقيام بالعملية وتعتبر هذه النقطة هي نقطة الانطلاق الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي.

وبالرجوع إلى مصدر هذه البيانات والمعلومات فإننا نستخلصها من العديد من الوثائق المالية، نذكر من أهمها :

أ. الميزانية[2]:

يعرفها النظام المحاسبي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08 - 156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي " تحدد الميزانية بصفة منفصلة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم ، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الغير الجارية وعناصر الجارية "3 أي أن الميزانية أو بمسمى آخر قائمة المركز المالي تعتبر بأنها قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية ذلك أنها تظهر في فحواها جدول ذو طرفين الطرف الأول متكون من الأصول ، أما الطرف الثاني متكون من الخصوم وكلا مصنف على أساس تصنيف محدد بحيث يقصم جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، وكذلك بالنسبة لجانب الخصوم حيث ينقسم إلى أموال خاصة وخصوم جارية وخصوم غير جارية .وتسمى بالميزانية الافتتاحية عند بداية الدورة كونها توضح أصول والخصوم في مرحلتهما ابتدائية وتسمى بالختامية عند نهاية الدورة لإظهارها نتيجة المحاسبية الصافية الخاصة بالدورة وتكمن

[1] عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.28

[2] العيد صوفان ، محاضرات في التحليل المالي ، ألقيت على طلبة سنة ثالثة ادارة مالية ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، السنة الجامعية 2017 -2018 ، ص 7

[3] المرسم التنفيذي رقم 08 – 156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26 ماي سنة 2008 ، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد 27 ، ص 14

أهمية الميزانية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة واستعمالات مواردها المالية وحقوقها من جهة أخرى

إذن فالميزانية يمكن قراءتها من ناحيتين القانونية ومالية ، فمن الجانب المالي تعبر عن أصول (موارد) والخصوم (استخدامات) ومن جهة مالية هي تعبر عن حقوقها عن الغير والتزاماتها مقابل الغير ، والجدول رقم – 1– يوضح مختلف القراءات السابقة الذكر .

ب. جدول حسابات النتائج1 :

يعرف جدول حساب النتائج أو بمسمى آخر قائمة الدخل بأنه " تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بالدورة محاسبية بالتكاليف التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات "

ومنه نستنتج أنه عبارة عن وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة بشكل دوري وتتمثل في جدول بياني يجمع مختلف الأعباء والإيرادات المنجزة خلال الدورة المحاسبية للمؤسسة دون أخذ بتواريخ التسجيل لها و يظهر لنا النتيجة المحاسبية الصافية للدورة سوآءا كانت ربحا أو خسارة أي أنه يعبر عن مختلف التدفقات التي تؤدي إلى تكوين النتيجة الدورة المحاسبية للمؤسسة وهذا عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف ، ويعطي صورا أكثر حيوية لقياس أداء المؤسسة خلال لدورة المحاسبية المنتهية .

ت. الملاحق 2:

هي عبارة عن وثائق شاملة تنشئها المؤسسة كتكملة للوثائق والمستندات أخرى أو تقديمها بشكل أبسط وأكثر تفصيلية ، وتحتوي الملاحق نوعين من المعلومات :

معلومات المرقمة : أو الكمية والتي توجه عادة لتفصيل وتكميل الميزانية وجدول حساب النتائج .

معلومات غير مرقمة: وهي في أصل ملاحظات وتعليقات موجهة لفهم و فك أي غموض متعلق بالمعلومات مرقمة.

– تحديد أدوات المناسبة لتطبيقها من نسب مالية ومؤشرات من أجل تقييم أداء مالي ؛

– بعد الحساب والوصل إلى النتائج نقوم بتفسيرها وتحديد تطورها في نطاق الدراسة؛

[1] بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

[2] عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ص 41 – 42

– ننتهي إلى كتابة استنتاجات وتوصيات على شكل تقرير مالي .

المطلب الثالث : أهداف و أهمية تقييم أداء مالي

اولا :أهداف تقييم أداء

تتعدد الجهات التي تقوم بعملية التقييم إلا أنه ولكل جهة مؤشرات ومعايير التقييم الملائمة لها ، ولهذا حتى نستطيع تحديد المؤشرات والمعايير الأزمة لتقييم يتطلب علينا تحديد أهداف المراد الوصول إليها من خلال هذا التقييم ومن أهداف تقييم أداء مالي عموما ما يلي[1]:

– تقييم أداء المؤسسة من عدة زوايا بطريقة تخدم مصالح مالية للمؤسسة تحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وكذا توفير السيولة و المردودية، الوقوف على مستوى أداء المحقق مقارنة بالخطة الموضوعة ، وكذا تحديد الانحرافات الناتجة وأسبابها، وكذا تحديد مدى نجاعة الخطة؛

– المساعدة في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بقرارات الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال وغيرهم من قرارات مهمة للمؤسسة ؛

– تحديد درجة كفاءة في استغلال أمثل للموارد مقابل تحقيق أقل التكاليف ؛

– الوقوف على أهم نطاق القوة والضعف للمؤسسة ؛

– توفير للمستثمرين فرصة متابعة أنشطة المؤسسة وتعريف بها ؛

– إتاحة فرصة تقدير تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم؛

– فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ثانيا : أهمية تقييم الاداء المالي :

من أهداف السابقة نستنتج بأن عملية تقييم أداء المالي تعتبر أداة رئيسية تخدم العديد من المصالح ذلك ما يعطيها أهمية بالغة لأسباب عديدة منها[2] :

– المساهمة كأداة للإجراء الرقابي في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة (تحقيق الربح ،رفع المردودية.. إلخ)؛

[1] نفس المرجع السابق ، ص 35-36-37

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46-47

– تقييم أداء المؤسسة من العديد من الزوايا و بطريقة تخدم من لهم مصالح مالية في المؤسسة ؛

– متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛

– إعطاء رسالة واضحة عن نشاط المؤسسة وطبيعته مع إفادة بطرق تحسينه؛

– مراقبة أداء وفعاليته و توجيه أداء على نحو صحيح ؛

– المساعدة في فهم البيانات المالية وفك الغموض ؛

– تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية ؛

– تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة ؛

– تحديد انحرافات وأسبابها وطرق تصحيحها ؛

– المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.

المبحث الثالث: القوائم المالية :

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية :

— هي القوائم التي تقوم المؤسسة بإعدادها و عرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجين وذلك لغاية اتخاذ القرارات بالاعتماد على ما ورد في هذه القوائم .[1]

— تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية .[2]

– هي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الجارية و الدورة السابقة لها إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخلين و الخارجين .[3]

[1] خالد جمال الجعرات " **معايير التقارير المالية الدولية** " دار اثراء ، الشارقة ، الإمارات العربية الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 94 .

[2] كمال الدين الدهراوي " **تحليل القوائم المالية لأغرض الاستثمار** " ، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 13 .

[3] بن ربيع بن حنيفة **الواضح في المحاسبة المالية ، وفق المعايير الدولية IAS / IFRS**، دون ذكر دار النشر، الجزء الأول، الجزائر،2010، ص 40.

ومنه نستخلص أن القوائم المالية تعطي معلومات مفيدة و ضرورية تتصف بأنها ذات علاقة و موثوق بها و في الوقت المناسب ، فهي ضرورية في أخذ قرارات الاستثمار و الائتمان و ما يشابهها من القرارات و بذلك تخدم و تلبي أهداف تقرير الإعلام المالي .

ثانيا: أنواعها :[1]

لقد اوجب النظام المحاسبي المالي ، بما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول " عرض القوائم المالية " و المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفق النقدي " ، القوائم المالية التالية :

1- الميزانية : هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية ، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات و ممتلكات (استخدامات) و تسمى بالأصول و ما عليها من مطالب (موارد) و تسمى بالخصوم من قبل الملاك أو من قبل الغير و لهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي .

2- حساب النتائج : هو بيان ملخص الأعباء و الايرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ، دون اعتبار للتواريخ دفعها أو تحصيلها و يسمح بإبراز نتيجة الدورة سواء اكانت ربحا أو خسارة .

3- جدول تدفقات الخزينة : يعتبر قائمة مالية أساسية من القوائم التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول ، و لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفق النقدي " محتواه و طريقة عرضه ، وهو ضروري للعديد من الفئات كالمسيرين والمحللين الماليين و المساهمين لأنه يسمح بإعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعدلة و كذا المعلومات حول استخدام هذه التدفقات النقدية .

4- جدول تغير الأموال الخاصة : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة .

5- ملحق القوائم المالية : هو وثيقة تلخيصية تعد جزء من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم افضل للميزانية وحساب النتائج و يتم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئ الحسابات .

و تضبط القوائم المالية السابقة تحت مسؤولية مسيري الشركة و تعد في اجل اقصاه ستة اشهر من تاريخ اقفال السنة المالية و يتم عرضها لزوما بالعملة الوطنية و هي توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة

ثالثا : أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و لغرض من أهدافها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي :

- أداة اتصال ؛
- وسيلة في تقييم الأداء ؛
- وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

[1] بن ربيع بن حنيفة و آخرون " **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFو المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS**" منشورات كليك الجزء الثاني ،، الجزائر ،الطبعة الأولى ، 2013 ، ص ص: 425 – 444 .

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة و مفهومة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عليه،فهي همزة وصل بين المؤسسة و المستثمرين فيها و وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة و المستثمرين فيها ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة و الموردين ،العملاء،البنوك...،وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة .

أيضا تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها،فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة و كذا كيفية استخدام موارد المؤسسة .

الشكل (1 –1) القوائم المالية حسب IAS 1

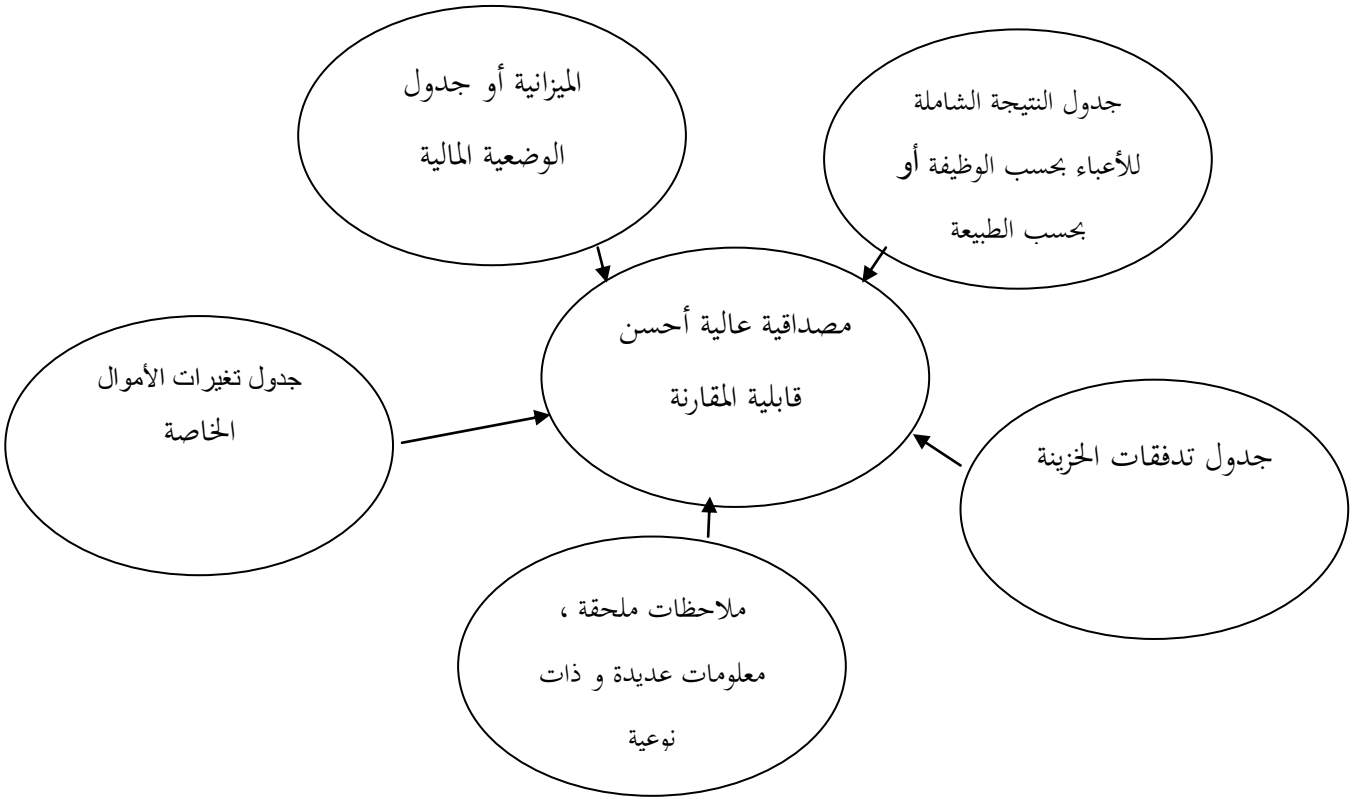

المرجع : مُحَمَّد بوتين ، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية IFRS /IAS، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص 67 .

و تعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل و مساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة،مثل الموردين،العملاء،البنوك،في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

رابعا: أهداف القوائم المالية 1

– تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي و نتائج الاعمال و التغيير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ؛

– تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الادارة في القيام بواجباتها و تساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها ، و يهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الادارة و محاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما اذا كان من الضروري تغيير الاداء اذا كان هناك التنبؤ بخطر الافلاس في المستقبل .

[1] شعيب شنوف : مرجع سابق، ص 185 .

الشكل رقم (1ـ 2) : أهداف القوائم المالية :

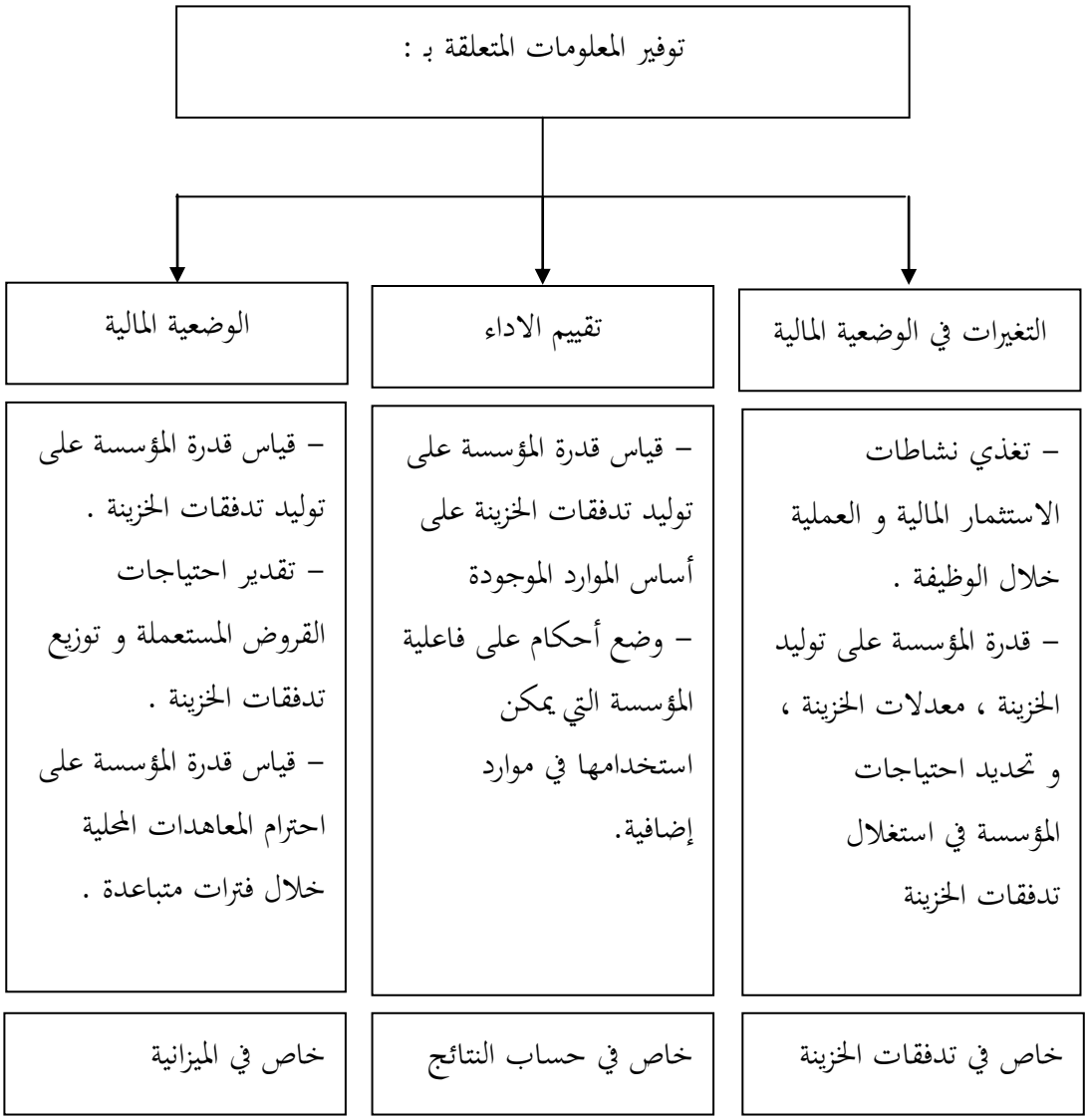

المصدر: مُحَّد بوتين:**المحاسبة العامة للمؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الرابعة، الجزائر، 2003،ص4

4- مستخدمي الكشوف المالية : les utilisateurs des états finasciers [1]

تمثل الكشوف المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء كانو داخل أو خارج المؤسسة و من أهم مستخدمي هذه التقارير:

1. الأطراف الداخلية .

الإدارة : تهتم الإدارة بالتحليل المالي للمعلومات المالية لتحقيق الأهداف المرجوة لها من (تقييم الأداء ، التعرف على الوضع المالي ، مدى النجاح الذي تم تحقيقه من خلال الأهداف المرجوة) . للموظفين و العمال .

[1] أيمن الشطي وأخرون:"**مقدمة الإدارة والتحليل المالي**"دون ذكر دار النشر،عمان،الطبعة الأولى،2010،ص137

2. الأطراف الخارجية .

1.2 المستثمرون الحاليون و المرتقبون : هم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة ، أو ينوون استثمار أموالهم في أسهم الشركات حتى يسعوا إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على أرباح المتحققة خلال فترة معينة .

2.2 الموردون و المقرضون : الموردون هم الذين يقدمون للمؤسسة الخدمات و هم مطالبون بدورهم بدراسة الوضع المالي للمؤسسة ،كما يواجه المقرضون الحاليون و المرتقبون عداد من الاختيارات التي تتعلق بالمؤسسة ، وفي هذا الصدد تعتبر المعلومات التي تشملها القوائم المالية ذات فائدة بالنسبة للمقرضين .

3.2 الأطراف الأخرى ذات المنفعة : بما فيها الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة .

4.2 الأطراف الأخرى المشاركة للوحدة : مثل التأمينات ، الأجراء ، الموردون الذين يهمهم معرفة ما اذا كان المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها .

الجدول رقم (1-1) يوضح كل من مستخدمي الكشوف المالية

المستعملون	حاجتهم للمعلومة
مستثمرون	الخطر و المردودية
ممثلو العمال	الاستقرار و المردورية
المقرضون	احتمال استرجاع مبالغ القروض و فوائدها في ميعاد الاستحقاق
موردون و دائنون آخرون	احتمال قبض المبالغ المستحقة عند استحقاقها
زبائن	استمرارية المؤسسة
الدولة و هيئتها	توزيع الموارد و احترام إلزامية نشر المعلومة
الأفراد	المساهمة في الاقتصاد المحلي، مناصب الشغل المعروضة، تطور و رفاهية المؤسسة.

المصدر: مُحَّد بوتين: مرجع سابق ،ص 50 .

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للبيانات المالية و الفرضيات الأساسية لها .

اولا :الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية : 1

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، هناك أربع خصائص نوعية أساسية هي :

[1] لخضر علاوي : " **نظام المحاسبة المالية** " ، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2011 ، ص 15 – 16

1.1 الملائمة : يجب أن تكون المعلومات المقدمة من خلال الكشوف المالية من خلال أثرها في القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية (الكشوف) المالية في مساعدتهم على تقدير الأحداث الاقتصادية الماضية ، و القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها .

المعلومات ذات المصداقية : أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف الكالية خالية من الأخطاء و الغموض حيث يجب ان نعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

3.1 القابلية للمقارنة : أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية لإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية و بين المؤسسات المختلفة .

4.1 قابلية الفهم : هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية و يقصد بها سهولة فهم المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية .

ثانيا : الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية :

* مفهوم مصطلح الفروض : هي عبارة عن طرح افتراضات منطقية تتخيل حلولا معينة لقضايا محددة يجري عليها اختبار الفروض للتحقق من صحة تلك التخيلات الافتراضية من خلال استخدام اساليب منها : التجربة و الملاحظة و الاستبيان .

وفي حال التأكد من صحتها تعمم للتطبيق و يسترشد بها في صياغة المبادئ العلمية .

أهم الفرضيات التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية ما يلي :

2 – 1 أساس الاستحقاق1 : من اجل أن تحقق القوائم المالية أهدافها فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي ، و تحت هذا الأساس فإنه يتم إثبات العمليات المالية و الاحداث الأخرى عندما تحدث (و ليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما في حكمها) و يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية و تضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فبها .

عموما الهدف من استخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة هو التأكد من تسجيل الاحداث المؤثرة على القوائم المالية للمؤسسة في فترة وقوعها و ليس في الفترة التي تحصل فيها أو تسدد نقدا فقط .

[1] امين السيد أحمد لطفي " **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 58 .

2 – 2 افتراض الاستمرارية 1: يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المؤسسة مستمرة و ستبقى عاملة في المستقبل المنظور ، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية ، أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام ، و لكن ان وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف ، وفي هذه الحالة يجب ان يفصح عن الاساس المستخدم بعد عرض المعلومات المحاسبية للقوائم المالية و أساسيات القوائم المالية .

2 – 3 افتراض وحدة النقد : يعني هذا الافتراض ان يتم تسجيل المعاملات دفتريا اذا امكن التعبير عنها بوحدة النقد (الدينار ، الدولار) وما لا يمكن قياسه بوحدة النقد لا يجوز تسجيله دفتريا بالمرة .

و فائدة هذا الافتراض انه مطلب أساسي لو ضع مبدأ التكلفة موضع التطبيق .

2 – 4 فرض الوحدة الاقتصادية 2: و هذا الفرض يعني ان النشاط الاقتصادي يمكن تحديده بالنسبة لوحدة اقتصادية معينة بمعنى آخر فإن نشاط الوحدة الاقتصادية يمكن ان يكون مستقلا و منفصلا عن مالكه و أي وحدات اقتصادية أخرى و مبدأ الوحدة الاقتصادية قد لا يتوافق مع الوحدة القانونية ، فالشركة القابضة و الشركة التابعة كلاهما لهم شخصية قانونية مستقلة و لكن قد يتم جمعهم معا في قوائم مالية واحدة كوحدة اقتصادية واحدة.

المطلب الثالث: محتوى القوائم المالية

أولا : الميزانية :

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد : تعد الميزانية العمومية المركز الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان للمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و عقود الملكية في فترة زمنية معينة ، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم اعداد القوائم المالية على أساسها . 3

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08 / 156 الميزانية كما يلي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر الغير الجارية 4.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي " **مبادئ المحاسبة المالية و فقا لمعايير المحاسبية الدولية** "، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2003 / 2004، ص 31.

[2] كمال الدين:"**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،2006،ص ص45-46.

[3] طارق عبد العال حماد " **موسوعة معايير المحاسبة** " ، الدار الجامعية ، الجزء الأول ، 2004 ، ص 111 .

[4] عبد الرحمن عطية **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار جيطلي، الجزائر،2009، ص 10 .

من خلال التعريفين نستخلص ان الميزانية هي القائمة التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، لتبين مالها من ممتلكات و ما عليها من التزامات ، كما تبين مصادر تمويل المؤسسة و استخداماتها .

1 – المزايا : تحقق الميزانية المزايا التالية : [1]

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ اعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق و ما عليها من واجبات و التزامات ؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع ، و يتم قياس ذلك بنسب التداول و السيولة ؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي تم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات ؛
- تقييم مدى قدرة الادارة على القيام بواجباتها و وظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو الشركة من ناحية اجمالي أصول و حقوق ملكيتها ؛
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي و نسب التداول و غيرها ؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية .
- الوقوف على استمرارية المؤسسة .

معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية .

توفر الميزانية معلومات على قدر مبير من الأهمية سواء للملاك أو لأصحاب المصالح الأخرى .

2 – أهداف عرض الميزانية : [2]

تقدم الميزانية معلومات مفيدة لدى جميع مستخدمي البيانات المالية عن طريق تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي :

1-2 – السيولة : تتثمل في النقدية و شبه النقدية و توقيت تدفقات النقدية المستقبلية و المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة ، حيث كلما كانت مرتفعة كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها .

---

[1] خالد جمال الجعرات مرجع سابق، ص 113 .

[2] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات " **معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008 ص30.

1- 2 -2 القدرة على سداد الخصوم الغير الجارية : تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية للوقوف على قدرة سداد المؤسسة للديون طويلة الأجل عند الاستحقاق ، فكلما كان على المؤسسة خصوم غير جارية أكثر كلما كانت قدرت المؤسسة على الوفاء بالدين أكثر انخفاضا بسبب ارتفاع المخاطر لديها ،كون المزيد من أمواها ستخضع لمواجهة الاعباء الثابة لتلك الديون ، وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة .

1-2 -3 المرونة المالية : تقيس درجة المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم و توقيت التدفقات النقدية والتي تمكنها من الاستجابة للاحتياجات و الفرص الغير المتوقعة ، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية و مخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي ذلك لحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمؤسسة مثل نسب الأرباح المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر ،كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الموجودات و تعطي تصور عن حجم و نوعية مواردها الاقتصادية و هيكل الالتزامات المترتبة عليها حقوق أصحاب المؤسسة في تلك المصادر .

1 -3 المعلومات التي تعرض في الميزانية : 1

تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول و عناصر الخصوم بصورة منفصلة و يبرز هذا العرض من خلال الفصول الآتية :

1 -3 -1في فصل الأصول : التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن + المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال الايجابية و معدلات الخزينة الايجابية .

1-3 -2 في فصل الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ إقفال السنة ، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات)و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى؛
- الخصوم الغير جارية و التي تتضمن فائدة ؛
- الموردون و الدائنون الآخرون ؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المخصصات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

[1] لخضر علاوي مرجع سابق، ص 171- 173.

- خزينة الأموال السلبية و معدلات الخزينة السلبية.

في حالة الميزانية المدمجة: تعني الميزانية المدمجة ، الميزانية الكلية و المتكونة من مجموع ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في ميزانية المؤسسة الأم و تظم الميزانية المدمجة بالإضافة إلى ما سبق تعينه . المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.

يبرز عرض الأصول و الخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية و عناصر غير جارية .

- أصول جارية Actif courant : هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي .
- أصول غير جارية Actif non courant : هي أصول مخصصة للاستغلال بصورة مستمرة ، مثل التثبيتات العينية و المعنوية أي كل ما يتم حيازته لغرض التوظيف في المدى البعيد .
- خصوم جارية Passif courant: هي خصوم تتنظر المؤسسة انقضائها في دائرة الاستغلال العادي حيث يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر ألاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية .
- خصوم غير الجارية Passif non courant : تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية .

معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق المكمل :

- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات ؛
- الحصص لأكثر من سنة للحسابات الدائنة و المدينة ؛
- مبالغ للدفع و الاستلام؛
- الشركة الأم ، الفروع؛
- الكيانات المساهمة في المجمع، جهات أخرى (مساهمين ، مسيرين)؛
- في إطار شركات رؤوس الأموال ، ومن أجل كل فئة أسهم ؛
- عدد الأسهم المرخصة،الصادرة،غير المحررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو إذا لم تكن لأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة،الفروع و المؤسسات المشاركة؛

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة ،مبلغ حصص الامتياز الغير مدرجة في الحسابات(في السنة المالية وفي الجموع)

جدول (1-2): ميزانية السنة المالية المقفلة في: .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيت ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع المعادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					

حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأصول الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009 ، مرجع سابق ، ص 28.

جدول (1–3):ميزانية السنة المالية المقفلة في:.....

الخصوم	ملاحظ	N	N–1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأسمال تم إصداره			
رأسمال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات– احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقة			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			

ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : القرار المؤرخ في 28ربيع الأول1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، مرجع نفسه،ص 29.

2- التحليل باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم و أقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة، و الحكم على نجاعتها، حيث تعتبر كوسيلة لإعداد و إثراء الدراسات المقارنة بين قطاعين أو مجموعة القطاعات ذات نفس النشاط .

أولا: تعريف النسبة:

تعرف على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة.1

النسب المالية هي " علاقة معبرة بين بنود أو مجموعات الميزانية أو حساب النتائج تقدم لنا إيضاحات حول فعالية المؤسسة و توازنها المالي و تمكن من إصدار حكم أولي حول وضعيتها المالية " .2

ثانيا: دور النسب المالية: للنسب المالية عدة أنواع نذكر منها: 3

أداة لقياس فعالية المؤسسة، أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا و موضوعيا .

تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .

تساهم في متابعة تطور التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .

تستعمل للمقرنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج للسنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

ثالثا: أنواع النسب المالية: 4 يمكن تصنيف النسب المستعملة عادة إلى أنواع هي:

---

[1] زغيب مليكة، بوشنيقر الميلود "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 36 .

[2] Patrice Vizzanova، "**gestion financiere de l'entreprise**"، edition Berti، paris، 1992، p 54 .

[3] Pconso abonbaza،" **la gestion financiere**"، edition chirab، p 206 .

[4] خميسي شيحة" التسيير المالي للمؤسسة"، ص 94 ، 101 ،

- نسب التوازن المالي و السيولة .
- نسب المديونية .
- نسب التسيير .
- نسب المردودية .

نسب التوازن المالي و السيولة: تسمح هذه النسب من إعطاء حكما على مستوى السيولة و ملائمة المؤسسة نجد:

نسبة التمويل الدائم (ن ت د):

$$\text{ن ت د} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

يدل هذا المؤشر على نسق التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة .

يجب أن تكون أكبر أو تساوي 1.

إن تسجيل نسبة موجبة يعني:

وجود ر م ع ص إ موجب .

تغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش آمن مالي يمكن المؤسسة من مواجهة الاحتياطات المولدة من دورة الاستغلال .

إن تسجيل نسبة < 1 يعني:

وجود ر م ع ص إ سالب.

تمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

الاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة.

- نسب التمويل الخاص (ن ت خ):

$$\text{ن ت خ} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

تبين هذه النسبة إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة

- نسب السيولة العامة(ن س ع):[1]

الأصول المتداولة

ن س ع = ——————————

الديون قصيرة الأجل

يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة من مواجهة استحقاقات الديون قصيرة الأجل من خلال تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة، كما يترجم وجود هامش أمن مالي على مستوى العناصر الدورية.

نسبة تمويل الأصول المتداولة(ن ت أ م)

ر م ع ص إ

ن ت أ م = ——————————

الأصول المتداولة

يبين هذا المؤشر نسبة مساهمة ر م ع ص إ في التغطية المالية للأصول المتداولة.

نسبة الخزينة العامة (ن خ ع)

الأصول المتداولة – المخزونات

ن خ ع = ——————————————

الديون قصيرة الأجل

يتم حذف المخزونات من إجمالي الأصول المتداولة لكونها أقل سيولة، تكون نتيجة هذا المؤشر < 1، و يستعمل في قياس قدرة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها على المدى القصير دون الاعتماد على مخزوناتها.

نسبة الخزينة الأتية:

القيم المتاحة

ن خ أ = ——————————

الديون قصيرة الأجل

نسب المديونية: تسمح هذه النسب بمعرفة الخطر الذي قد يتعرض له دائنوا المؤسسة بصفة عامة، المؤسسات الأكثر مديونية تجد صعوبات كبيرة في تحمل سياسة تأطير القروض أو اجتياز أزمة اقتصادية.

[1] عائشة بلغالي ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت ، مذكرة ليسانس ، جامعة ورقلة ، 2015/2014/2013 ،ص12

نسب المديونية الأكثر استعملا هي:

نسبة المديونية الإجمالية (ن م إ):

$$\text{ن م إ} = \frac{\text{الأموال الأجنبية}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

تبين هذه النسبة قسط المديونية الإجمالية في هيكلة الخصوم.

يجب أن تكون أصغر أو تساوي 2 و أكبر من 1،

نسب المردودية: هناك مؤشرين أساسيين يمكن استعمالهما في تحليل مردودية المؤسسة:

نسبة المردودية الاقتصادية (ن م إ): يعتمد حساب نسبة المردودية الاقتصادية على عنصريين أساسيين هما:

مؤشر الربحية (م ر)

$$\text{م ر} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال (خارج الرسم)}}$$

نسبة دوران عناصر الأصول الإجمالية (ن د أ):

$$\text{ن د أ} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

إذ يمكن كتابة: النتيجة الصافية

$$\text{ن م إ} = \text{م ر} \times \text{ن د أ} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

ملاحظة: للحصول على مردودية اقتصادية أكثر تفسيرا، يجب استعمال النتيجة الصافية قبل اقتطاع المصاريف المالية و الضريبية على أرباح الشركات .

نسبة المردودية المالية (ن م م): تقاس نسبة المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية (ن ص) و الأموال الخاصة(أ خ)

$$\text{ن م م} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يلعب التحليل بواسطة النسب دورا هاما في التشخيص الاقتصادي و المالي للمؤسسة، إذ تعتبر كقاعدة لنظرية مالية حقيقية التي تؤدي قواعد و ميكانيزمات تسيير مالي أكثر صرامة.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة،والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة،وحسب النظام المحاسبي المالي فإن عناصر القوائم المالية مرتبة ترتيبا عاكسا للوضعية المالية مما يسهل عمليات الحساب و التحليل في الوضعية المالية للمؤسسة .

أولا: تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي وكيفية حسابه:

تعريفه: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. [1]

رأس المال العامل الصافي الإجمالي هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي مول من طريق الموارد الثابتة.[2]

[1] زغيب مليكة، بوشنيقر الميلود: مرجع سابق، ص 49.

[2] الكتاب المدرسي، السنة ثالثة ثانوي: مرجع سابق، ص 171.

الشكل رقم (2 – 6) يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي

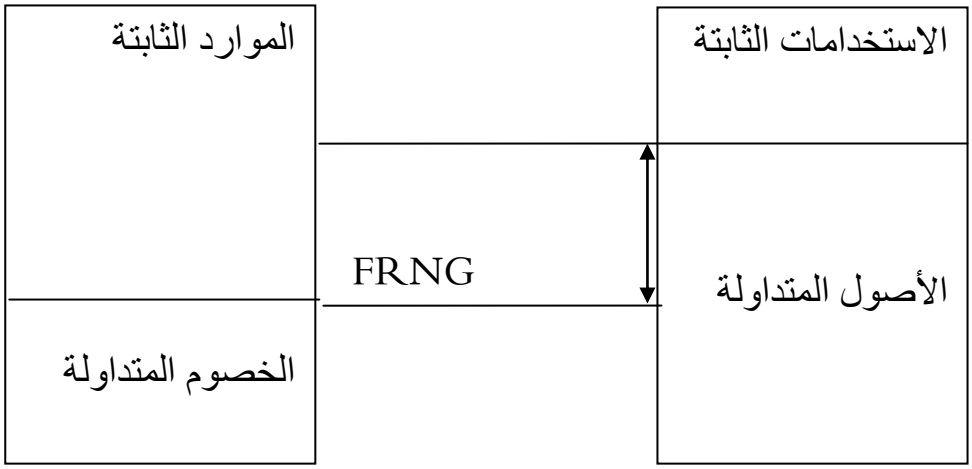

المصدر: الكتاب المدرسي السنة الثالثة ثانوي، تسيير و اقتصاد، ص 172.

حسابه:

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي انطلاقا من كتل الميزانية الوظيفية إما عن طريق الجزء الأعلى منها أو عن طريق الجزء الأسفل منها.

حسابه من أعلى الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات الثابتة – الموارد الثابتة = FRNG

حسابه من أسفل الميزانية الوظيفية:

الخصوم المتداولة – الأصول المتداولة = FRNG

ثانيا: تفسيره

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشرا على الأمان المالي للمؤسسة و يفسر حسب إشارته كما يلي:

إذا كان (FRNG >0) أي موجبا، فهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة، و هذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة.

إذا كان (FRNG<0) أي سالبا، فهذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) و هذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.

إذا كان (FRNG = 0) أي معدوما، وهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت فقط الاستخدامات الثابتة (وهي حالة نظرية).

ثالثا: أنواع رأس المال العامل: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل هي:1

1- رأس المال العامل الدائم: و هو المبلغ الصافي من الأموال الدائمة عن تمويل الأصول الثابتة أو فائض الأصول المتداولة عن د.ق.أ.

ر.م.ع.د= أموال دائمة-أصول ثابتة

= الأصول المتداولة – د.ق.أ

2- رأس المال العامل الخاص: هو المبلغ الاضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة أو فائض الأصول المتداولة عن مجموع الديون.

ر.ع.خ = أموال خاصة- أصول ثابتة

= أصول متداولة – مجموع الديون

3- رأس المال العامل اجمالي: هو مجموعة الأصول التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة أي الأصول المتداولة.

ر.م.ع.ا = أصول متداولة – د.ق.أ

= مجموع الأصول المتداولة

= ر.م.ع.خ + ر.م.ع.أ

= مجموع الميزانية – أصول ثابتة

4- رأس المال العامل خارجي: هي الديون التي تمول الأصول المتداولة.

ر.ع.خ = مجمع الديون

= أصول متداولة – أموال خاصة

= ر.م.ع.إ – ر.م.ع.خاص

= مجموع الميزانية – أموال خاصة

رابعا: هيكلة رأس المال العامل الصافي الإجمالي: 2

يمكن التمييز بين مكونين لرأس المال العامل الصافي الإجمالي و هما:

1- احتياجات رأس المال العامل BFR:

---

[2] الكتاب المدرسي، السنة الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص 173.

تعريفه: هو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال و يمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

2.1 دلالته:

إن احتياجات رأس المال العامل تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء و البيع و عمليات التسوية المتعلقة بها.

إن عناصر الأصول المتداولة تؤدي إلى نشوء احتياجات إلى التمويل، بينما الديون المتداولة تؤدي إلى نشوء موارد تمويل، في كثير من الأحيان تكون الاحتياجات إلى التمويل تفوق موارد التمويل في هذه الحالة العجز يتم تمويله عن طريق رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

حسابه: يحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج الخزينة

أواحتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال

الخزينة الصافية TN: 1

تعريفها: هي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل.

دلالتها: الخزينة الصافية تسمح بالتعديل أو التسوية بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل.

حسابها: تحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

ط1: الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – احتياجات رأس المال العامل

$$TN = FRNG - BFR$$

ط2: الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

خامسا مكونات احتياجات رأس المال العامل: يتكون احتياجات رأس المال العامل من المكونين التاليين:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFER:

تعريفه: هو جزء من احنياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة.

دلالته: يمثل الاحتياج في رأس المال العامل المرتيط بالنشاط العادي للمؤسسة.

[1] الكتاب المدرسي، السنة الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص 173-174.

حسابه:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة للاستغلال

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFEH:

تعريفه: هو جزء من احتياجات رأس المال العامل يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة.

دلالته: يمثل الاحتياج في رأس المال العامل لتمويل عناصر النشاط غير العادي للمؤسسة.

حسابه:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

سادسا: التوازن المالي للمؤسسة:[1]

بدراسة المؤشرات المالية السابقة TN، BFR ،FRNG، و العلاقة الموجودة بينهما انطلاقا من أنه:

$$TN = FRNG - BFR$$

نميز حالتين:

الحالة الأولى: $FRNG > BFR$ ~~$TN > 0$~~

الخزينة موجبة تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجدات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير و هذه الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

الحالة الثانية: $FRNG < BFR \longleftarrow TN < 0$

الخزينة السالبة للمؤسسة لا تتوفر على موجدات نقدية و بالتالي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير و عليها تمويل خزينتها فورا عن التسبيقات البنكية.

ومن أجل تحسين التوازن المالي يتطلب من المؤسسة قدر الإمكان أن:

ترفع قيمة رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن طريق:

- زيادة الموارد الثابتة من خلال رفع المساهمات في رأس المال أو الاقتراضات المالية؛
- إنقاص في قيمة الأصول الثابتة بالتنازل عن بعض التثبيتات التي لا تؤثر على النشاط العادي للمؤسسة.

تخفيض احتياجات رأس المال العامل عن طريق:

[1] الكتاب المدرسي، السنة الثالثة ثانوي، مرجع سابق، ص 175.

- رفع المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين؛
- إنقاص المدة المتعلقة بتحصيل الحقوق من الزبائن.

– جدول حساب النتائج

حسب النظام المحاسبي المالي : حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يؤخذ في حساب تاريخ التحصيل و تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) . 1

3–عرفه (ن. م . م) بأنه بيان ملخص للأعباء و المنتوجات أي النواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لايأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة .2

و منه نستخلص ان جدول حساب النتائج هو ذلك الجدول الذي يقدم حوصلة الأعباء و الإيرادات المحققة خلال الفترة من طرف المؤسسة، و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة) حيث يقدم الجدول معلومات لمجتمع الاعمال من مستعمرين و مقرضين و دائنين و فئات أخرى لاتخاذ القرارات المناسبة .

2 –1 المزايا 3

يحقق جدول حسابات النتائج التالية :

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل بسب و جود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة ؛
- التعرف على كفاءة الادارة في أدائها المالي ، و يستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء ؛
- معرفة ربحية السهم الواحد و ذلك كأساس من الأسس الهامة التي تركز عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ؛
- معرفة امكانية توزيع الأرباح للملاك ؛
- تعتبر نتيجة الاعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد إسعار السهم

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لجزائرية العدد19،القرار المؤرخ في 28ربيع الأولعام1430.الموافق لـ25مارس2009،ص 39

[2]عبد الرحمن عطية **المحاسبة "المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي"**، دون ذكر دار النشر ،الجزائر، الطبعة الأولى ،2011،ص 85.

[3] خالد جمال الجعارات مرجع سابق، ص 120 .

- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها ؛
- التعرف على نشاط المؤسسة و تركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها ؛
- حساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية .

2 –2 فوائد و أهداف جدول حساب النتائج . 1

تقييم اداء المؤسسة خلال الدورة المحاسبية الحالية ، مقارنة بالدورات السابقة أو مقارنة هذا الأداء مع ما حققته مؤسسات منافسة خلال نفس الدورة المحاسبية .

توفير مؤشرات مالية تمكن من تنبؤ الأداء و الربحية و المستقبلية للمؤسسة .

المساعدة في تقييما لمخاطر وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية .

2 –3 مكوناته (المعلومات المعروضة في حساب النتائج) .

ان المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي : 2

- منتجات الأنشطة العادية؛
- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الإستغلال؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين ؛
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة ؛
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية ؛
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية ؛
- العناصر الغير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة .

[1] KPMG Algérie ، **le systéme Comptable financier** ، Alger ، Décombre 2010، p 167 .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19، مرجع سابق ،ص 24.

ويمكن تحليل الأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها ، وهو ما يسمح بوجود نموذجيين لعرض حسابات النتائج ، الأول حسب الطبيعة و الثاني حسب الوظيفة ، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها و بما يسمح بالإفصاح الصادق و العادل عن عناصر أداء و نجاعة المؤسسة.

2 -4 المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتائج أو في الملحق المكمل له :

تحليل نواتج الأنشطة العادية .

مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

و الجدول الأتي يمثل جدول حسابات النتائج:

ثانيا : حساب النتائج حسب الطبيعة

جدول (1-4):حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من ... إلى ...

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
إنتاج مثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			
إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			

المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب			
الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيناها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنحها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430الموافق لـ25 مارس 2009، مرجع سابق،ص 30.

المبحث الثالث :عموميات في عملية ترشيد القرارات

المطلب الأول: دور أدوات التقييم المالي في اتخاذ القرارات

يعتبر القرار المالي من أهم الاليات المعتمدة في عملية التسيير داخل المؤسسة ان اي عملية تسيير يتبعها قرار أو جملة من القرارات تترجم التسيير الفعلي لها بغض النظر عن نوعية القرار

اولا :مفهوم اتخاذ القرار

لا يوجد مفهوم عام متفق عليه الكتاب في اتخاذ القرار،بل توجد عدة مفاهيم ولكن مع اختلافها

تشترك في بعض العناصر الاساسية فقد حاول" علي شريف ، أحم د ماهر "اعطاء مفهوم يصف القرار بأنه" :مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل وبهذا المعنى فان عملية اتخاذ القرار لا تخرج عن انها عملية مفاضلة من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة،و هذا يعني وجود أكثر من بديل أمام متخذ القرار[1]."

في حين اورد بعض الباحثين مفهوم اخر من خلال توضيح أن القرار هو " تحليل و تقييم كافة المتغيرات المشتركة التي تخضع للقياس العلمي من خلال المعادلات و النظريات العلمية و الاساليب الكمية والإحصائية لغرض الوصول الى حل أو نتيجة لغرض الخروج بالتوصيات و الاستنتاجات لتطبيق هذه الحلول[2]"

كما يعرف كذلك على أنه " الاختيار القائم على اساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر[3]."

ثانيا :أهمية اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار أهمية كبيرة سواء في الحياة العملية أو الخاصة بغض النظر اذا تعلق الامر بالإيرادات أو الوحدات الاقتصادية الخاصة الانتاجية او الخدماتية ، ذلك أنها تمثل أهم محور في أي عمل اداري أو اقتصادي ،لذلك يعتقد بعض الكتاب أنه جوهر كل عملية، في حين يعتقد البعض الاخر أنه الركن الاساسي لقيان اي تنظيم كفء[4]

ثالثا :خطوات عملية اتخاذ القرار

تنطوي عملية اتخاذ القرار على مجموعة من الخطوات تشكل مخرجات كل خطوة مدخلات الخطوة التالية وصولا الى المخرج النهائي أي القرار الرشيد، و يمكن حصر خطوات عملية اتخاذ القرار في المنظمة على النحو التالي[5] :

- تحديد و تعريف المشكلة؛

---

[1]علي شريف، أحمد ماهر اقتصاديات الادارة منهج القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1987 ، ص13

[2]شهاب حمد شيحان أر المعلومات في عملية اتخاذ القرار، دراسة تطبيقية في مديرية بلدية الرمادي، مجلة النبار للعلوم الاقتصادية و الادارة، مجلد 4 العدد 2001 7 ، ص9

[3]جميل أحمد توفيق، ادارة الاعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999 ، ص1

[4]ديلمي ناصر الدين علي، أثر الافصاح المحاسبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الاوراق المالية، ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، بدون سنة، ص1

[5]كمال بربر، الادارة عملية و نظام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى، بيروت، 1996 ، ص1

- تحديد البدائل؛
- تقييم البدائل؛
- اختيار البديل الامثل؛
- تنفيذ القرار.

1 – تحديد و تعريف المشكل:

ان تحديد و تعريف المشكلة تعتبر من أهم مراحل او خطوات عملية اتخاذ القرار ، لان الخطأ في التحديد أو التعريف الحقيقي للمشكلة سيؤثر دون أدنى شك على على سلامة مخرجات الخطوة أو الخطوات التالية ، و بتالي سيكون القرار في هذه الحالة غير ملائم للمشكلة الحقيقة ان المدخل الرئيسي لهذه الخطوة هو البحث عن المشكلة الاساسية و ليس التركيز على ظواهرها ، ان البحث عن المشكلة يبدأ بالبحث عن مجموعة الاسباب و تحديد ابعادها الحقيقية التي أدت الى احداث تغيرات عن المسار المتفق عليه و سببت المشكلة الحقيقية ، بعد تحليل المشكلة يتم تعريفها بدقة و وضوح لأن صياغتها سيساعد على:

-التعمق بالمشكلة الاساسية بطريقة موضوعية بعيدا عن المؤثرات الخارجية؛

-التركيز على الاسباب الفعلية التي أدت الى حدوثها.

2 –تحديد البدائل:

تعتبر هذه الخطوة من أصعب و أدق خطوات عملية اتخاذ القرار، لأنها تعتمد على تفكير متخذ القرار الذي قد لا يكون مدركا لكافة البدائل و الحلول المرتبطة بالحل الخاص بالمشكلة ، فالتفكير العادي لا يساعد على خلق البدائل، انما تتطلب هذه الخطوة تفكيرا ابتكاريا يساعد على توفير مجموعة من البدائل الابتكارية لحل المشكلة، لان واقع الامر يعتبر أن كل بديل يعتبر هو البديل الاوفر حظا لاختياره كبديل أفضل.

3 – : تقييم البدائل:

تتم في هذه الخطوة تحديد نقاط القوة و الضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، و يعتمد المدير في هذه الخطوة على خبرته وعلى دقة المعلومات المتعلقة بكل بديل ، وله أن يستعين بخبرات الاخ رين لانه لن يكون ملما بكافة نقاط القوة و الضعف لكل بديل ينبغي أن المشكلة الاولى التي ستواجه المدير في هذه الخطوة هو عدم امكانية

تحديد اثار هذه النقاط القوة أم ضعفا نظرا لارتباطها او ارتباط اثارها بالمستقبل، و لمواجهة هذه المشكلة على المدير التنبؤ بآثار كل بديل أو التنبؤ بما ستكون عليها اثاره مستقبلا.

اما المشكلة الثانية في اعادة تقييم بديل اخر اذا ترتب عن البديل السابق اثارا سلبية، و بتالي يصبح الموقف أكثر تعقيدا اذا كان الموقف لا يسمح بانتظار معرفة كافة النتائج المترتبة عن القرار.

4 –اختيار البديل الامثل:

ان مرحلة الموازنة بين نقاط القوة و الضعف كل بديل لا تنطوي فقط على احتمالات النجاح فحسب،بل تنطوي على احتمالات الفشل، لذا لابد من اتخاذ القرار بختيار البديل الحل.

ان متخذ القرار في هذه الحالة لابد وأن يأخذ في اعتباره كافة الاحتمالات المحيطة بالبديل القرار و أن يوازن بينهما حتى يصل الى النهاية التفكير في قناعة موضوعية ذاتية و منطقية بأن ما توصل اليه هو الأنسب للموقف و المنظمة ، بالاضافة الى ذلك هناك بعض المعايير يكن للمدير الاسترشاد بها في اتخاذ قرار الاختيار وهي:

–أن يكون مقبولا :بمعنى قبوله من قبل كافة الاطراف المعنية بالمنظمة سواء المنفذين للقرار او المتأثرينبه، لان هذا القبول سيشكل احدى اقوى نقاط القوة التي ستأخذ في اعتبار الخطوة التالية، وعلى عكس ذلك فمقوماته واردة اذا لم يكن مقبولا لذا على المدير أن يشارك الاخرين في عملية اختيار البديل القرار لضمان تنفيذه.

–أن لا يتعارض القرار مع تحقيق الأهداف :ينبغي أن يكون الحل المعتمد قادرا على تحقيق أهداف المنظمة و كافة أفراد التنظيم.

–درجة المخاطرة :في الخطوة التي يتم فيها اختيار البديل على المدير أن لا يأخذ في اعتباره فقط احتمالا للنجاح، فالعملية تستند على الموازنة بين المخاطر المحتملة و المنافع الاقتصادية المتوقعة.

–امكانية تنفيذ القرار :تلعب الامكانات المادية و البشرية دورا أساسيا في اختيار البديل دون اخر لانه لا يمكن اختيار بديل لا يملك المدير امكانية تنفيذه وبالتالي ينبغي أن يتناسب دون الاخر و بالتالي ينبغي أن يتناسب الاختيار مع الامكانيات التنفيذية المتاحة لضمان نجاح القرار.

5 –تنفيذ القرار:

تعني هذه الخطوة بداية الحل الحقيق للموقف و اسبابه الحقيقية، و تعني ايضا الحكم على كفاءة التعاطي مع الخطوات السابقة و بالتالي على فعالية القرار نفسه، و لضمان التنفيذ الجيد لابد من التخطيط لكيفية التنفيذ و الاستفادة من المعلومات المرتدة للمراحل المختلفة لتنفيذ القرار و التأكد من مسارالتنفيذ.

المطلب الثاني :ماهية عملية اتخاذ القرار المالي

تكمن أهمية عمل الادارة المالية وفق المنهج الحديث للإدارة على اتخاذ القرارات المالية والتي تتميز بأهمية بالغة كونهاتعني بوضعية المؤسسة بالإضافة الى تأثيرها بالوظائف الاخرى.

اولا :مفهوم القرار المالي

للقرارات المالية تعاريف عديدة نذكر منها:

يمكن تعريف القرار المالي من حيث شكله و مضمونه:فمن حيث الشكل فهو يعبر عن طبيعة الامر و التوجيه بين مستويات التسلسل الإداري اما من حيث المضمون فهو يعتبر اتخاذ موقف في مواجهة موضوع معين ذو صبغة مالية أي متعلق بالجانب المالي للمؤسسة،بحيث تهدف القرارات المالية للمؤسسة الى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة[1] .

كما يعرف القرار المالي على أنه ": كل قرار يوازن بين الحصول على الاموال و امتلاك اصول[2] ."

و للقرارات المالية عدة خصائص تتمثل فيما يلي[3] :

- ان القرارات المالية المصيرية بالنسبة للمؤسسة اذ ان نجاح او فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات؛
- ان نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي الى صعوبة اصلاح الخطأ اذا كانت قرارات خاطئة؛
- القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

ثانيا : أهمية القرارات المالية

يتميز القرار المالي مهما كان شكله واي كان متخذه بان له تأثيرات على مختلف جوانب المؤسسة وعليه فان اي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من اجراء الدراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار وذلك من اجل الاطاحة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

وتتضمن القرارات المالية مجموعة من القرارات المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية ، قرارات الاستثمار الاحصاء والمؤشرات المالية والمرقبة المالية و تسيير السيولة وتسيير المخاطر الالية الداخلية

---

[1] زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر الأردنية، الطبعة الأولى، 1997 ، ص11

[2] Pierre conso، Farouk hemici، « gestion financière de l’entreprise ، 9 e Edition، DUNOD، PARIS، 1999، PP: 438-440

[3] زراتتة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 ،ص20

والخارجية ...الخ كل هذه القرارات تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما تقوم الوظيفة المالية حيت تستخدم التخطيط والتوجيه و المراقبة و توزيع المواد المالية.... الخ ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الادوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي ،طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات المحاسبة العامة والتحليلية .....الخ

فبعد معاينة الوضعية المالية للمؤسسة ،تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقيها و تشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها ،وقرارات قصيرة الاجل تتضمن تمويل دورة وتسيير خزينة وقرارات المالية مرتبطة بتسيير مخاطر المالية [1]

ثالثا : انواع القرارات المالية

1-قرارات الاستثمار[2]

الاستثمار هو تخصيص او توزيع اموال الشركة في هيكل استثماراتها ،ويعني اختيار هيكل استثمار الشركة وكيفية توزيع هذه الاستثمارات في استثمارات قصيرة الاجل(الموجودات المتداولة)، واستثمارات طويلة الاجل (الموجودات الثابتة)وهو مايمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة ،ويعتبر هذا الاختيار ذو اهمية كبيرة لتأثيره

على سيولة وربحية الشركة .

ويعتبر قرار الاستثمار من اهم واصعب واخطر القرارات التي تتخذها الادارة بالمشروع فهي ذات تاثير على بقائه واستمرار المؤسسة تقتصر هذه الاستثمارات على الاصول الثابتة فقط وانما ايضا الزيادة في الاصول المتداولة والمترتبة

على الاستثمار.

تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها عادة الى قرارات استثمارية قصيرة الامد وقرارات استثمارية طويلة الامد[3]

أ –القرارات الاستثمارية قصيرة الاجل : تقوم هذه المجموعة في الاستثمار على الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الاعمال، بل ان الجزء الكبر من مسؤوليات الادارة المالية ،

[1] بن عيسى العمرية، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر أكاديمي علوم تجارية جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015 ،ص6

[2] محمد علي إبراهيم العامري، قرارات المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1 ، 2013 ،ص2

[3] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارق، عمان ،الأردن، 2008 ،ص47

وينحصر في تحديد حجم الاستثمار في المجموعات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية ، وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة ، ولذلك القرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الامثل لحجم الاستثمار في المجودات المتداولة.

ب –القرارات الاستثمارية طويلة الاجل :تهتم هذه المجموعة بالإنفاق الاستثماري طويل الاجل و المتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة ، و المعروف أنها تعتبر من اخطر و اصعب انواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها و يضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل ، اضافة الى ان هذا

النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الانتاجية في شركة الاعمال و ليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه .

2– قرارات التمويل

يعرف قرار التمويل بانه الحصول على الاموال بالشكل الامثل ، اي تحديد م زيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الاجل ، و تمويل طويل الاجل ، و تمويل بالملكية و تمويل بالدين ، يجعل كلفة التمويل في حدها الادنى و بما يعظم ثروة المساهمين اي تعظيم قيمة المؤسسة ، و هو الهدف الاساسي لكل قرار من قرارات الادارة المالية ، و ان قرار التمويل يتعلق باختبار الهيكل المالي للشركة و يعني ذلك تحديد نسبة التمويل من تمويل قصير الاجل و تمويل طويل الاجل ، و كذلك تحديد المزيج المناسب للتمويل من التمويل بالدين و التمويل بالملكية ، و يكني التمويل بالملكية احتجاز ارباح الشركة و اعادة استثمارها و هو تمويل داخلي ، و اصدار الاسهم العادية و هو تمويل خارجي.

3 –قرارات توزيع الارباح

تصاحب قرارات الاستثمار و قرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات و هي قرارات توزيع الارباح ،و تتضمن مجموعةهذا النشاط كافة الامور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الاسهم العادية ،وزمن توزيع هذه الارباح.

و تمثل الارباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في اسهم الشركة و تمثل هذه الارباح دخلا جاري ينتظره و يتوقعه العديد من المساهمين لذلك فان مستوى الارباح الموزعة و تغييرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية ، و يتضح من ذلك أن قرار توزيع الارباح على المساهمين يعتبر

واحد من اهم قرارات الادارة المالية في الشركة ، كما ان الوجه الاخر لهذا القرار اي احتجاز الارباح يرتبط بقرار التمويل و الاستثمار في الشركة.

خلاصة الفصل :

بعدما تعرضنا في هذا الفصل للاطار المفاهيمي لتقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار يمكن القول ان عملية اتخاذ القرار هي نشاط اساسي في المؤسسة لا بد منه .

وعملية تقيم الاداء و التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية يعتبر ضروري لمساعدة المدراء في عملية اتخاذ القرار السليم بالخصوص بالنسبة للقرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة كما يساعد على معرفة ما سيواجه المؤسسة مستقبلا .

الفصل الثاني : دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية المركب الصناعي مطاحن الحضنة بالمسيلة

تمهيد:

كما سيتم عرض وتحليل مجموعة من القوائم المالية للسنتين 2019-2020 المحصل عليها من خلال إدارة المحاسبة و المالية بالمؤسسة ، وكذا ما تم تجميعه من معلومات انطلاقا من مختلف المقابلات التي تم إجراؤها مع مسئولي بعض المصالح بها.

بذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن دور أدوات التقييم المالي في ترشيد القرارات والمبحث الثاني تضمن البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة .المبحث الثالث تضمن عرض و تحليل القوائم المالية لا سيما(الميزانية الختامية وجدول حساب النتائج) للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الاول: البطاقة الفنية للمؤسسة

1 – نشأة المؤسسة الأم:

بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات و الطاقة سنة 1963 أسست الشركة الوطنية للدقيق و القمح حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن، و أختصت في صناعة العجائن الغذائية و الكسكسى.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد و المطاحن و العجائن الغذائية و الكسكسى سمباك انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المتحدة المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها و هذه المؤسسات هي:

مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.

مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.

مؤسسة الرياض بتيارت.

مؤسسة الرياض بقسنطينة.

مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/ 367 بتاريخ 1982/11/27. نشأت المؤسسة الصناعية للحبوب و مشتقاتها بسطيف الرياض ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02.

و اتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.

11%: المؤسسات المالية و البنوك و شركات التأمين.

09%: أشخاص طبيعيين.

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب و اللين)، و إنتاج و تسويق المواد المشتقة كالسميد و الدقيق و العجائن الغذائية و الكسكسى.

و يشتغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة و مطحنة و 5 وحدات للعجائن الغذائية و الكسكسى.

يتشكل مجمع الرياض بسطيف من 10 شركات تابعة، 7 منها مختصة في تحويل القمح الصلب و اللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة ، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

موفرة بذلك للسوق:

3070 طن/يوم من السميد من القمح الصلب.

1130 طن/يوم من الدقيق من القمح اللين.

60 طن/يوم من العجائن الغذائية.

12 طن/يوم من الكسكسي.

6 طن/ يوم من العجائن بدون غلوتين موجهة لمرضى الأمعاء.

6 طن/يوم من الدقيق اللبني للأطفال.

و ما يهمنا هنا هي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة التى هي محل الدراسة.

2- التعريف بالمؤسسة التابعة لشركة مطاحن رياض سطيف.

2 -1 تاريخ المؤسسة:

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، وفي أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل مساهمة مطاحن الحضنة (مستخلص محضر اجتماع رقم 6 لمجلس الإدارة بتاريخ 97/09/27) و مبلغ المساهمة 60.000.000 دج وقد بلغ رأسمالها 479.000.000 دج.

وتنقسم الشركة الى قسمين قديم وأخر جديد، أما القسم القديم فيتكون من مسمدة و مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية بوهلير و تم تشغيلها سنة 1981، أما قدرات الإنتاج فقد كانت 100 طن/يوم لكل من المسمدة و المطحنة، أما القسم الجديد فيتكون من مسمدة جديدة تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية غولفيتو بقدرة إنتاجية بلغت 400 طن/يوم.

المواد المنتجة سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق الخبازة، مخلفات الطحن(النخالة).

2 -2 مراحل العملية الإنتاجية:

إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب و القمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد و الفرينة بمختلف أنواعها، و كذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، و يتم هذا على مستوى عدة مراحل و هي:

2 -3 مرحلة التموين الداخلي: وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات، و تكون هذه العملية مستمرة و لا تتوقف إلا في بعض الحالات مثل (تعطل ألات الطحن، أو التخفيض من الأنتاج، أو نقص في عملية التموين)، و يتم انتقال المواد الأولية عن طريق ناقل ألي بين صوامع التخزين و الوحدات الإنتاجية.

2 -4 مرحلة التنظيف الأولى: بعد تموين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الأولى، حيث تمر كميات القمح داخل الألات الخاصة بالتنظيف الأولي التى تقوم بتنقية القمح من الزوائد و الشوائب الكبيرة، حيث توجد ألات خاصة لتنقية القمح من مادة الحديد، و أخرى تقوم بتصفية الحجارة و الحصى، و من خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب و الأوساخ.

2 -5 مرحلت التنظيف النهائي: في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات اهتزازية لحبيبات القمح و لها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث يتم تدحرج حبيبات القمح إلى الأسفل، و تجمع في مجاري التخزين، أما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولى فإنها ترسل إلى الأعلى إلى سلة الأوساخ.

2 -6 مرحلة إضافة المياه: تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، و هنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و 15.8%، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية، و ذلك من أجل تسهيل عملية الطحن فيما بعد، و كذلك لمساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن، و هناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة و أخرى لمراقبة درجات الرطوبة.

2 -7 فترة الانتظار التقني: من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فانه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالأضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب،و تختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح، حيث نجد أن متوسط الانتظار للقمح الصلب هو 4 ساعات، بينما القمح اللين يصل حتى 8 ساعات، وكذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التى تتراوح بين 7 إلى 10%.

2 -7 عملية الطحن: في هذه المرحلة تقوم الات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، و كذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

2 -9 عملية الغربلة: تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غربلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح و انغلاق المسامات، و تنتج عن هذه العملية إما جزيئات خشنة ترجع لعملية الطحن مجددا، وإما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، و تشكل عمليتي الطحن و الغربلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات إلى مادة جاهزة.

2 – 10 مرحلة تجميع الأصناف و تخزينها: ينتج عن عملية الغربلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتوج، و يسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

2 -11 مرحلة التوضيب و التخزين: بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس، و بمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ و الضغط على الزر تتم عملية التفريغ تلقائيا مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الأكياس على ألة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، و مدة الإستهلاك.....).

وبعد ذلك يتم إخراج المنتوج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، و منها يصبح المنتوج جاهزا للتسويق.

3 – الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

3 –1 المديرية العامة: يشرف على تسيرها مدير وحدة له عدة مهام أهمها:

التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

التنسيق بين الوحدة و مثيلاتها من نفس القطاع.

التنسيق بين الوحدة و المؤسسة الأم.

و تستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

الأمانة العامة: تابعة للمدير العام و تقوم بتسجيل البريد الصادر و الوارد، وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

مكتب مساعد الأمن و الرقابة: و مهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة، و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من مختلف الأخطار.

المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التى سوف تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، و هو محامي الشركة و المكلف بالمنازعات التى تدخل فيها سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات.

مساعد مكلف بالنوعية: مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

وتشرف المديرية العامة على كل من مديرية الاستغلال و مديرية الإدارة و المالية:

3 -2 مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمة مدير الاستغلال تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال، و تنقسم هذه الدائرة إلى خمسة مصالح:

3 – 2 - 1 مصلحة التموين: وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد و اللوازم الخاصة بعملية الاستغلال و نتقسم إلى فرعين هما:

فرع التعيير و شراء الحبوب: و مهمته شراء الحبوب و تعيير النوعية.

فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

3-2 -2 مصلحة الصيانة: مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بالات الإنتاج، و تشغيل هذه الأجهزة 24 ساعة/24ساعة، و تتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع الإلكتروميكانيك و الكهرباء: و مهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الألات الطاحنة و الشاحنات.

3 -2 -3 مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاحية الكاملة، أي من بدء دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، و تهتم برسم و تنظيم مخطط الإنتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج، و العمل على إحترام كل مراحل الإنتاج و طرق تنفيذها، و تنقسم المصلحة إلى مصنعين هما:

مصنع التحويل رقم(01): يضم الات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

مصنع التحويل رقم(02): يضم الات تحويل القمح الصلب و اللين إلى سميد و فرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع:

فرع محاسبة المواد، فرع الطحن و الإنتاج، فرع الشحن و التوضيب.

3-2 -4 مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية، و تتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في: فرع استقبال و تخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات.

3- 2 -5 مصلحة التسويق: بعد خروج المنتوج من الدورة الإنتاجية تقوم هذه المصلحة ببيع و تصريف المنتوج و تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين هما:

فرع التوزيع: و يقوم ببيع المنتجات حسب الزبائن الموقعين على دفاتر التوريد.

فرع المبيعات: و هو فرع مكلف بتسجيل كل عمليات البيع التى قام بها فرع التوزيع.

3 -3 مديرية الإدارة و المالية:

و مهمتها إدارة المصالح المالية و التنسيق بينها، و تتمثل في:

3-3-1 مصلحة المحاسبة و المالية: تعتبر من أهم المصالح حيث ان لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات، و تتفرع هذه المصلحة إلى : فرع المالية و الصندوق، فرع المحاسبة العامة، فرع المحاسبة و المبيعات.

3 -3 -2 مصلحة الموارد البشرية: لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال، و تتفرع هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع وهي:

-فرع تسيير المستخدمين.

-فرع الأجور.

-فرع الخدمات الاجتماعية.

3-3 -3 مصلحة الوسائل العامة: وهي التى تشرف على جميع التجهيزات و الوسائل العامة داخل المؤسسة.

و يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في المخطط الأتي:

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة- المسيلة-

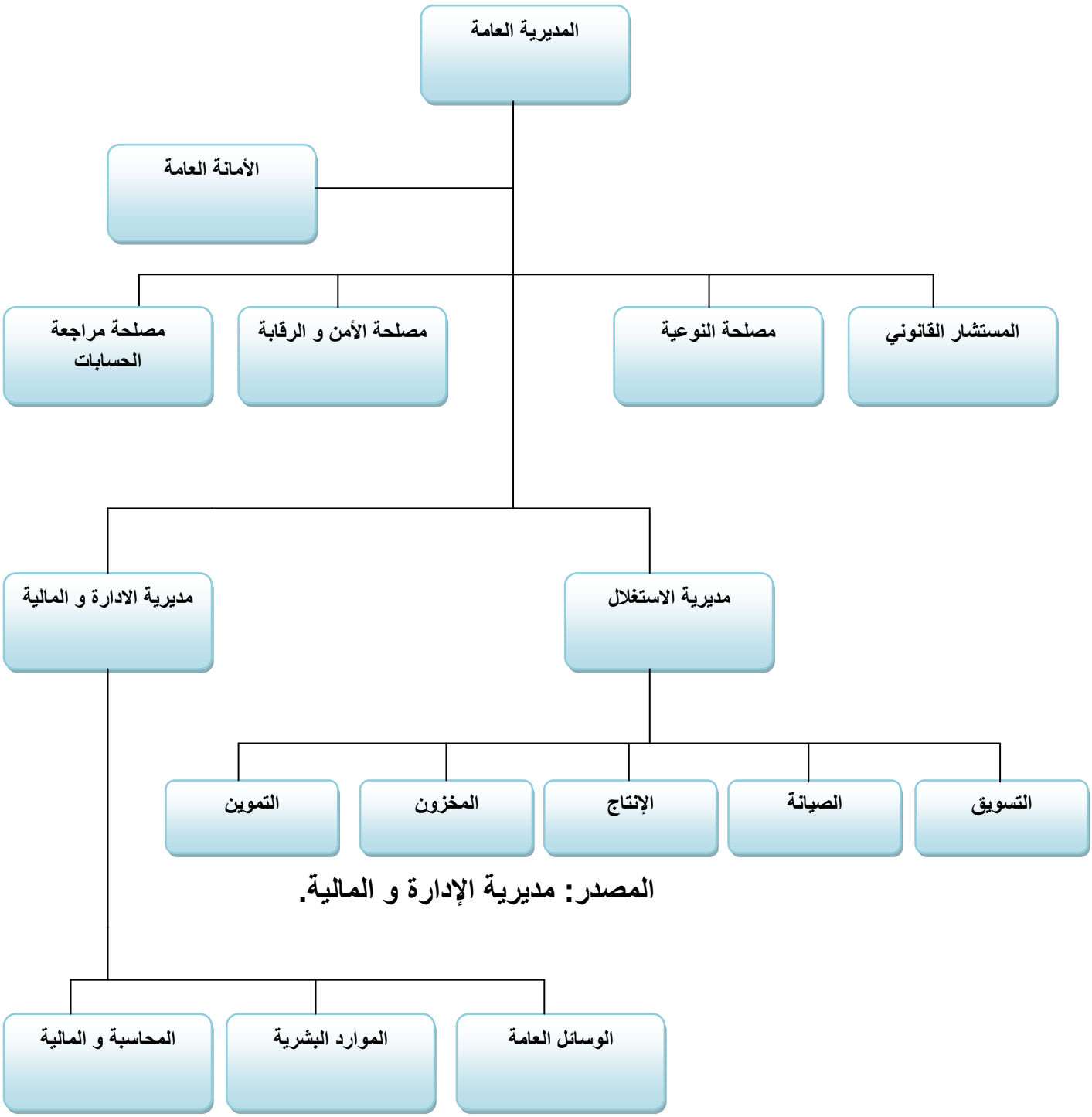

المصدر: مديرية الإدارة و المالية.

4- الموقع

-1 موقع الوحدة: تقع رياض الحضنة على الطريق الوطني المؤدي من ولاية المسيلة إلى ولاية برج بوعريريج على أطراف المدينة، يحدها غربا هذا الأخير أي الطريق الوطني، و شرقا تحدها مساحات زراعية و هي مستعملة لإنتاج ثمار المشمش بالإضافة إلى مادة القمح ضمن البساتين و خارجها، و بالتحديد يحدها وادي ولاية المسيلة، ضمالا هي بمحاذاة مجمع سكني حيث يسكنه الكثير من عمال المؤسسة، أما جنوبا فتحدها مساحة خالية، و ما يمكن الإشارة إليه أن الوحدة تبعد حوالي ثلاثة كلم عن مصدر التوريد المتمثل في الديوان الجهوي للحبوب و مشتقاتها بالمسيلة المتموقع في المنطقة الصناعية جنوب الولاية المتمثل في الممول الرئيسي و الوحيد للمؤسسة.

4 -2 موقع قنوات التوزيع: قنوات التوزيع المستغلة من طرف الوحدة التابعة مطاحن الحضنة في مجملها هي عبارة عن بنايات مستأجرة، ماعدا واحدة و هي نقطة البيع رقم 32 المتموقعة في وسط الولاية و التى مساحتها تقدر بـ:40 متر مربع، و ما يمكن الاشارة له أن جميع نقاط البيع الخاصة بالوحدة تتموقع في وسط المدن كمايلي:

نقطة بيع المعاضيد: مساحتها 40 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم:2006/12 بتاريخ 2006/01/03 الصادر عن مكتب التوثيق موسى موسعي بمبلغ:5500 دج شهريا.

نقطة البيع الديس: مساحتها 40 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/1568 بتاريخ 2005/09/24 الصادر عن مكتب التوثيق عمر زيتوني بمبلغ: 4800دج شهريا.

نقطة بيع اشبيليا: مساحتها 58 متر مربع،مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/3710 بتاريخ 2005/09/22 الصادر عن مكتب التوثيق عبد القادر بوخلط بمبلغ: 4100 دج شهريا.

نقطة البيع أولاد عدي: مساحتها 32 متر مربع، مستأجرة بموجب العقد رقم:2005/1738 بتاريخ 2005/10/29 الصادر عن مكتب التوثيق عمر زيتوني بمبلغ: 5000 دج شهريا.

ح نقطة البيع عين الخضراء: مساحتها 54 متر مريع، مستأجرة بموجب العقد رقم: 2005/1840 بتاريخ 2005/10/16 الصادر عن مكتب التوثيق موسى موسعي بمبلغ:5500 دج شهريا.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لشركة مطاحن الحضنة.

المطلب الأول: الميزانية

جدول رقم (3-1)

أصول الميزانية للسنة المالية المقفلة 2020 للرياض سطيف(أنظر الملحق1)

الأصول				
الاصول	2020			2019
	المبالغ الاجمالية	الاهتلاكات	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية
الأصول غير الجارية				
فارق الشراء				
التثبيتات المعنوية	**175653.49**	**123653.49**	**52000.00**	
التثبيتات العينية	**3656744642.08**	**1900856098.97**	**1755888543.11**	**1780907419.98**
الأراضي	**255898153.36**		**255898153.36**	**255898153.36**
البناءات	**1462908917.51**	**636108757.57**	**826800159.94**	**841119239.70**
مجموعة الأصول المحتفظ بها للبيع	**132603618.80**		**132603618.80**	**132603618.80**
التثبيتات العينية الأخرى	**1805333952.41**	**1264747341.40**	**540586611.01**	**551286408.12**
التثبيتات الجاري انجازها				**53450738.43**
التثبيتات المالية	**16113290.24**		**16113290.24**	**14842234.75**
القروض و الأصول الأخرى غير الجارية	**18800.00**		**18800.00**	**18800.00**
الأصول الضريبية المؤجلة	**16094490.24**		**16094490.24**	**14823434.75**
مجموع الأصول غير جارية	**3673033585.81**	**1900979752.46**	**1772053833.35**	**1849200393.16**
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ	**142116773.57**	**2674952.89**	**139441820.68**	**314532407.66**
المخزونات المواد الأولية و اللوازم	**20831159.22**		**20831159.22**	**193194375.00**
المنتجات المصنعة و الجاري انجازها	**13289038.29**		**13289038.29**	**23989418.74**
المخزونات الأخرى	**107996576.1**	**2674952.89**	**105321623.2**	**97348613.92**
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	**408866593.71**	**326326675.46**	**82539918.25**	**49270085.60**
الزبائن	**392345265**	**325826369.4**	**66518895.67**	**24210505.04**
الضرائب و ماشابهها	**506527.63**		**506527.63**	**20046.33**

المدينون الآخرون	16014801.04	500306.09	15514494.95	25039534.23
المتاحات و الأعمال ذات الصلة	**1108406978.54**		**1108406978.54**	**758285166.85**
الخزينة	**1108406979**		**1108406979**	**758285166.9**
مجموع الأصول غير الجارية	**1659390345.82**	**329001628.35**	**1330388717.47**	**1122087660.11**
المجموع العام للأصول	**5332423931.63**	**2229981380.81**	**3102442550.82**	**2971288053.27**

الملاحظات

1 – زيادة الاستثمارات في السنة N ب 5914856.89دج مقارنة بالسنة (N-1) و يعبر عن مقدار الاستثمارات المقتناة في السنة N .

2– نقص المخزون بانسبة 53% بسبب نقص المواد الأولية نهاية أخر السنة أثناء عملية الجرد .

3– رصيد الحقوق مابين المجمعات تمت عملية مقاصتها مع الديون في السنة N(2020) لذلك فان حساب الحقوق تم ترصيده خلال هذه السنة .

4– هذا الحساب يشمل جميع الحقوق على العملاء حيث رصيد العملاء في السنة (N) ناقص مقارنة بالسنة (N-1) بمبلغ 6641600.00 دج نتيجة :

– تسديد بعض الزبائن لديونها قبل تاريخ إقفال الميزانية .

– عند تاريخ إقفال الميزانية انخفض عدد فواتير المبيعات غير المسددة .

5 – الودائع لأجل : تم توظيف ودائع السنة (N-1) بمبلغ 443000000.00مع الفوائد المترتبة عن ذلك .

– الخزينة : عرفت الخزينة خلال السنة (N) ارتفاع بنسبة 27% نتيجة :

تحصيل الحقوق خلال سنة 2020 .

تحصيل جزء من مبلغ TAP الرسم على النشاط المهني مستحق على مصلحة الضرائب.

نقص مصاريف المستخدمين .

جدول رقم (3-2)
خصوم الميزانية للسنة المالية المقفلة 2020 للرياض سطيف(أنظر الملحق2)

الخصوم		
الخصوم	**2020**	**2019**
رؤوس الأموال الخاصة		
نتيجة صافية - نتيجة صافية حصة المجموعة	**356201443.13**	**357320009.89**
الإرتباطات ما بين الوحدات	**2251903643.85**	**2210690162.80**
المجموع 1:	**2608105086.98**	**2568010172.69**
الخصوم غير الجارية		
الضرائب المؤجلة على الخصوم	**15800369.46**	**12232125.23**
المؤونات و الإرادات المقدمة (مأجلة)	**74646002.73**	**68927900.72**
المؤونات للمعاشات و الإلتزامات المماثلة	**74646002.73**	**68927900.72**
المجموع 2:	**165092374.92**	**150087926.67**
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	**73933918.84**	**16238070.48**
ضرائب	**366892.00**	**332543.00**
ديون أخرى	**329590280.81**	**305547241.15**
المجموع 3:	**403891091.65**	**322117854.63**
المجموع العام:	**3177088553.55**	**3040215953.99**

ملاحظات :

1 – نلاحظ زيادة النتيجة الصافية بمقدار 48% و ذلك يرجع إلى :

انخفاض في مصاريف المستخدمين .

زيادة المنتجات المالية.

نقصان مخصصات الاهتلاك.

تحصيل بعض الحقوق على الزبائن.

2 – مؤونة حقوق التقاعد تحسب هذه الحقوق على أساس الاتفاقية الجماعية حيث يخصص كل قسط للسنة المحاسبية الخاصة به إلى حين خروج العامل إلى التقاعد و تقدر هذه النسبة بـ 19%.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

جدول رقم (3-3) جدول حساب النتائج(أنظر الملحق3)

جدول حساب النتائج		
البيان	**2020**	**2019**
رقم الأعمال	**3253289448.16**	**2952703193.07**
مبيعات من البضائع	**5798372.58**	**9773321.25**
مبيعات من المنتوجات تامة الصنع	**3224482751.59**	**2917287339.82**
مبيعات من المنتجات داخل المجموعة	**21285800.00**	**22231500.00**
تقديم الخدمات	**1057524.79**	**508816.80**
مبيعات أخرى	**664999.20**	**2361185.65**
تغيرات المخزونات من المنتجات تامة الصنع	**-9908255.68**	
إعانات الإستغلال		**1211731.45**
التنازل بين الوحدات	**92549338.70**	**57105832.30**
إنتاج السنة المالية	**3335930531.18**	**3013381942**
المشتريات المستهلكة	**-2590916654.95**	**-2367399404.56**
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الإخرى	**-69326448.73**	**-26089764.66**
إستهلاك السنة المالية	**-2660243103.68**	**-2393489169.22**
القيمة المضافة للإستغلال	**675687427.50**	**619892773.25**
أعباء المستخدمين	**-250455228.55**	**-207951255.16**
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	**-5532370.54**	**-8873433.21**
إجمالي فائض الإستغلال	**419699828.41**	**403068084.88**
المنتجات العملياتية الأخرى	**4239010.84**	**9786000.96**
الأعباء العملياتية الأخرى	**-529000.31**	**-41794.88**
المخصصات للإهتلاك	**-69910219.27**	**-54702997.39**
المخصصات للمؤونات	**-5718102.01**	**-12862996.61**
إسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات	**10372176.96**	**12849400.87**
النتيجة العملياتية	**358153694.62**	**358095697.83**
المنتوجات المالية	**344937.25**	**1015339.48**
الأعباء المالية		
النتيجة المالية	**344937.25**	**1015339.48**
النتيجة المالية قبل الضرائب	**358498631.87**	**359111037.31**
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	**-2297188.74**	**-1791027.42**
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**3350886656.23**	**3037032683.78**

مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-2994685213.10**	**-2679712673.89**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**356201443.13**	**3573200093.89**
صافي نتيجة السنة المالية	**356201443.13**	**3573200093.89**

ملاحظات :

1 – عرفت الخدمات الخارجية و إستهلاكات أخرى خلال السنة (2020) ارتفاع محسوس بسبب :

زيادة مصاريف الإشهار .

زيادة مصاريف إعلان المناقصات المتعلقة باقتناء تجهيزات جديدة تتعلق ببرنامج تطوير المؤسسة .

2 – مخصصات المؤونات و خسائر القيمة سجلت خلال سنة (2020) نقص يقدر بـ 4%يمثل تحصيل الحقوق خلال سنة (2020) .

– نواتج مالية : سجل هذا الحساب ارتفاع محسوس نتيجة التسجيل المحاسبي لجميع الفوائد السنوية المترابة عن الودائع لأجل .

– سجلت نتيجة السنة خلال سنة (2020) زيادة تقدر بـ 48%

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية

المطلب الأول :إعداد الميزانية الوظيفية.

جدول رقم (3-4)

اعداد الميزانية الوظيفة المختصرة

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الاصول الثابتة:	**1772053833**	**57.12**	**الاموال الدائمة**	**2698551459.17**	**86.99**
الأصول المتداولة	**1330388717.47**	**42.88**	**الاموال الخاصة**	**2608105086.98**	**84.07**
قيم الاستغلال	139441820.68	4.49	ديون طويلة الاجل	90446372.19	2.92
قيم قابلة للتحقيق	82539918.25	2.66	ديون قصيرة الاجل	4038910191.65	13.01
قيم جاهزة	1108406978.54	35.73			
المجموع	**3102442550.82**	**100**	**المجموع**	**3102442550.82**	**100**

من اعداد الطالبين

1- التحليل باستخدام FRNG / BFR / TN

أولا: تحليل الميزانية بواسطة احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)

1. **حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)**

FRNG = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

2698551459.17 -1772053833.35 =926497625.82دج

بما أن (FRNG) موجب فإن المؤسسة في توازن مالي في الأجل البعيد،حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل كل استثمارتها الثابتة باستخدام الموارد الدائمة،وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .

2. **احتياجات رأس المال العامل (BFR)**

BFR = (الاصول المتداولة –القيم الجاهزة) (الديون قصيرة الاجل –السالفات المصرفية)

181909352.72 =221981738.92 -403891091.65 -

المؤسسة في احتياج مالي بقيمة 181909352.72دج يعني أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة يعني أن المؤسسة لاتستطيع مواجهة ديونها بواسطة مخزوناتها وحقوقها لدى الغير وبالتالي عليها البحث عن مصادر تمويل أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة.

3. **الخزينة الصافية (TN)**

TN = القيم الجاهزة –السالفات المصرفية

= 0 –1108406978.54

= 1108406978.54 دج

الخزينة الصافية موجبة أي أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية .

ثانيا : التحليل باستخدام رؤوس الأموال العاملة

1. رأس مال عامل خاص = أموال خاصة– أصول ثابتة

836051254 =1772053833.35 – 2608105086.89دج

بما أن رأس المال العامل الخاص >0هذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة

2. رأس مال عامل إجمالي = مجموع الاصول – أصول ثابتة

133088717.47= 1772053833.35– 3102442550.82دج

بما أن رأس المال العامل الاجمالي >0المؤسسة مولت أصولها المتداولة بقيمة 133088717.47دج

3.رأس مال عامل أجنبي = ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل

494337463.76=9046372.11+403891091.65دج

بما أن رأس المال العامل الأجنبي>0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتميل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

2 - التحليل باستخدام النسب المالية

جدول رقم (3-5)

نسب التمويل . السيولة

الرقم	النسبة	القاعدة	العملية الحسابية	النتيجة %
01	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1772053833.35 /2698551459.17	1.52
	نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 هذا يدل على وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)فإن بإمكان المؤسسة تغطية جميع نفقاتها كما يمكنها اللجوء إلى القروض طويلة الأجل في حالة ما أرادت توسعت نشاطها أو تجديد تثبيتاتها.			
02	نسبة تمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الاصول الثابتة	1772053833.35 /2608105086.98	1.47
	بما أن نسبة التمويل الخاص أكبر من 1هذا يعني قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الاقتراض .			
03	نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	40389191.65/1330388717.47	3.29
	سجلنا نسبة أكبر من 1 هذا يدل على تغطية كاملة للديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة (قدرة المؤسسة على مواجهة استحقاقاتها من الديون قصيرة الأجل)			
04	نسبة الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة/مجموع الخصوم	30102442550.82/2608105086.98	0.84
	نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية اقل من 1 وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على الديون اي انها ليست مستقلة ماليا			

من اعداد الطالبين

جدول رقم (3-6)

نسب المردودية

الرقم	النسبة	القاعدة	العملية الحسابية	النتيجة %
01	نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول	3102442550.82/356201443.13	0.11
	نلاحظ أن نسبة المردودية المالية ضئيلة مقارنة بحجم أصولها			
02	نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	2608105086.98/356201443.13	0.13
	إن نسبة المردودية المالية ضئيلة مقارنة مع رأس مال الشركة			

من اعداد الطالبين

المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج :

إنتاج السنة المالية = ح70+ح72. +ح73

3335930531.18 دج =92549338.70 +(-9908255.68)+3253589448.16

استهلاك السنة المالية = ح60+ ح61+ح62.

2660243103.68 = 69326448.73 + 2590916654.95دج

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

675687427.50= 2660243103.68 – 3335930531.18 دج

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – (ح63 +ح64)

419699828.41 = 5532370.54 – 250455228.55دج

النتيجة العملياتية = إجمال فائض الاستغلال + ح75-ح65- ح68 +ح78

+ 69910219.27 + 529000.31) – 10372176.96 + 4239010.84

358153694.62 = (57181002.01 دج

النتيجة المالية = ح 76 –ح 66

344937.25 = 0 – 344937.25 دج

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

358498631.87 =344937.25 + 358153694.62 دج

8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب –(ح695+ح696)+(ح692-ح693)

3350886656.23 = 2297188.74 - 358498631.87 دج

النتيجة غير العادية = ح 77 – ح67

-2994685213.10 = 2994685213.10 – 0

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير عادية

356201443.13 = 2994685213.10 – 3350886656.23 دج

تحليل حساب النتائج بواسطة النسب

جدول رقم (3-7)

تحليل حساب النتائج بواسطة النسب

الرقم	النسبة	القاعدة	طريقة الحساب	% 2020
01	معدل الإنتاج	القيمة المضافة للاستغلال/رقم الأعمال	3253289448.16/675687427.50	20.77
	إن معدل الإنتاج يمثل 20.7% من رقم الأعمال			
	2- نسب تجزئة القيمة المضافة			
1-2	بالنسبة للمستخدمين	أعباء المستخدمين /القيمة المضافة للاستغلال	675687427.50/250455228.55	37.06
	إن أعباء المستخدمين تمثل نصف القيمة المتحصل عليها من القيمة المضافة للاستغلال			
2-2	بالنسبة للدولة	الضرائب و الرسوم و التسديدات المشابهة /القيمة المضافة للاستغلال	675687427.50/5532370.54	0.82
	إن الضرائب و الرسوم المدفوعة تمثل 0.82%من القيم المضافة للاستغلال			
3-2	بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال/ القيمة المضافة للاستغلال	675687427.50/419699828.41	62.11
	إن إجمالي فائض الاستغلال يمثل 62.11% من القيم المضافة للاستغلال			

من اعداد الطالبين

3-نسبة تجزئة فائض الاستغلال

جدول رقم (3-8)

نسبة تجزئة فائض الاستغلال

الرقم	النسبة	القاعدة	طريقة الحساب	2020%
01	بالنسبة للتثبيتات	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة/إجمالي فائض الاستغلال	419699828.41/75628321.28	18.02
	ان مبلغ الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة تمثل أعباء المؤسسة وهي نسبة كبيرة من اجمالي فائض الاستغلال بمعنى أن فائض الاستغلال يمثل تقريبا 5/1 من مجموع الاهتلاكات. وهذ يدل على تنوع وكبر تثبيتات المؤسسة			
02	بالنسبة للمقرضين	أعباء مالية /إجمالي فائض الاستغلال	419699828.41 /0	0
	المصاريف المالية لا تشكل أي عبء بالنسبة للمؤسسة			
03	بالنسبة للنتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب/إجمالي فائض الاستغلال	419699828.41/358498631.87	85.42
	وهذه النسبة تدل على أن فائض الاستغلال يمثل ما نسبته 85.42 %من مجموع النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة قبل اقتطاع الضريبة			

من اعداد الطالبين

1- مؤشرات تطور المؤسسة

جدول رقم (3-9)

مؤشرات تطور المؤسسة

الرقم	النسبة	القاعدة	طريقة الحساب	2020%
01	تغير رقم الأعمال	رقم الأعمال للسنة (N)-رقم الأعمال / رقم الأعمال	2952703193.07/ 2952703193.07 – 3253289448.16	10.18
	نلاحظ زيادة رقم الاعمال بـ10% أي أن رقم الأعمال في سنة 2020 أكبرمن رقم الأعمال في 2019 وهذا في ضل منافسة السوق			
02	نسبة تغير انتاج السنة المالية	إنتاج السنة المالية (N)- إنتاج السنة (N-1)/إنتاج السنة (N-1)	3013381942/3013381942 - 3335930531.18	11

	زيادة إنتاج السنة المالية خلال سنة 2020 بنسبة 11% وهذا راجع إلى زيادة كبيرة في الطلب			
03	نسبة تغير القيمة المضافة للاستغلال	القيمة المضافة للاستغلال للسنة (N) – ق.م.للسنة (N-1)/القيمة المضافة للاستغلال(N-1)	619892773.25 /619892773.25 – 675687427.50	9
	إن التغير في القيمة المضافة للاستغلال خلال سنة 2020 أكبر منه في 2019			
04	نسبة تغير النتيجة	النتيجة الصافية للسنة المالية (N)–ن.ص. للسنة(N-1)/النتيجة الصافية للسنة المالية (N-1)	3573200093.89 /3573200093.89 – 365201443.13	-9
	إن تغير النتيجة الصافية في سنة 2020 أقل من منه في 2019			

من اعداد الطالبين

خلاصة

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي وعرض الكشوف المالية والقيام بتحليلها، وانطلاقا من هذا حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

فبالاعتماد على القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة ،وذلك من خلال ما تقدم فيها قمنا بحساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية بالإضافة إلى الميزانية،جدول حسابات النتائج.لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة

إن موضوع التحليل المالي أصبح في يومنا هذا من بين التقنيات الحديثة للتسيير التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات تخصها أو تخص مستخدميها ،

ومن خلال تناولنا لموضوع دور ادوات التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة اقتصادية عملنا على توضيح أهمية القوائم المالية و أنواعها و الدور الذي تلعبه في تسهيل العمليات المالية و المحاسبية و إعطاء صورة صادقة من الوضعية المالية للمؤسسة و إدارتها و نجاعتها ،

حاولنا بعد دراسة الموضوع معالجة الإشكالية المطروحة التي كان السؤال الرئيسي لها **ما هو دور ادوات التحليل المالي في ترشيد القرارات و تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية ؟**

و استنادا على فصول هذه الدراسة و انطلاقا من الفرضيات الأساسية المطروحة و باستخدام وسائل الدراسة و الأدوات المشار إليها في المقدمة و لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية نجد أن الدور الرئيسي للقوائم المالية يتمثل في عرض صورة وافية للمؤسسة و تحليل وضعيتها المالية ، و توفير معلومات كافية و مفيدة لمختلف المستخدمين بغية اتخاذ القرارات المناسبة .

اختبار الفرضيات:

يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات و نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

1. تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في مجموعة من القوائم المالية و التي تشمل :

الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، الملاحق .

و التي تمثل عرض هيكلي ذو طابع مالي للمركز المالي للمؤسسة خلال فترة معينة .

2. مع تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت معلومات القوائم المالية أكثر دقة و شفافية فهي المرآة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها . وهو وما يثبت صحة هذه الفرضية.

3. ان هناك عدة تغيرات طرأت على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي الذي يحقق أهداف اقتصادية على عكس المخطط الوطني المحاسبي الذي يحقق أهداف جبائية ، وهو يثبت صحة الفرضية .

و من بين الآثار نجد :

- القوائم المالية أصبحت تتكون من خمسة عناصر هي : الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، الملحق ، على عكس المخطط الوطني المحاسبي الذي يتكون من : الميزانية ، جدول حساب النتائج ، الملحق .

❖ التغير في تصنيف عناصر الأصول و الخصوم ، حيث يتم تصنيف الأصول إلى : أصول ثابتة و أصول متداولة . بينما يتم تصنيف عناصر الخصوم إلى : أموال خاصة و خصوم ثابتة و خصوم متداولة .

❖ كل قائمة ملية تضم المعلومات أو المبالغ الخاصة بفترتين: الفترة الحالية للسنة N وللفترة السابقةN-1

4. وجدنا أن معلومات القوائم المالية كافية لإصدار رأي حول الوضعية المالية و أداء المؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة .وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

النتائج :

بعد قيامنا بتحليل القوائم المالية (الميزانية و جدول حساب النتائج فقط) لشركة مطاحن الحضنة وباعتمادنا على المؤشرات والنسب المالية وكذلك نسب تحليل النشاط و النتائج، نسب المردودية للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف للشركة،والتي تم إدراجها في النتائج التالية :

✓ تم تحقيق الخزينة الصافية موجبة أي أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية .

✓ النتيجة الصافية كانت موجبة بسبب أن النتيجة العملياتية كانت موجبة هذا يعني أن المؤسسة حققت أرباح.

✓ من خلال حساب نسبة السيولة العامة وجدناها أكبر من الواحد هذا يدل على قدرة المؤسسة على مواجهة استحقاقاتها من الديون قصيرة الأجل.

✓ من خلال حساب نسبة التمويل الدائم وجدناها أكبر من الواحد هذا يدل على إمكانية المؤسسة من تغطية جميع نفقاتها كما يمكنها اللجوء إلى الاقتراض عند الضرورة.

✓ حققت المؤسسة نسب مردودية ضئيلة مقارنة مع حجم أموالها، وهذا لأن النتيجة الصافية للمؤسسة تساهم بنسبة ضعيفة في الأموال الخاصة وهذا لزيادة أعباء الإهتلاكات .

✓ انخفاض القيمة المضافة أي أن المؤسسة تعاني من ارتفاع استهلاك السنة المالية وارتفاع الخدمات الخارجية، فعلى المؤسسة اتخاذ قرارات من أجل تغطية المصاريف الأخرى.

✓ نسبة الاستقلالية المالية اقل من 1 وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على الديون اي انها ليست مستقلة ماليا

✓ انخفاض في قيمة النتيجة العملياتية .

✓ زيادة في انتاج السنة المالية خلال سنة 2020 بنسبة 11% وهذا راجع إلى زيادة كبيرة في الطلب

✓ زيادة رقم الاعمال بـ10% أي أن رقم الأعمال في سنة 2020 أكبر من رقم الأعمال في 2019 وهذا في ضل منافسة السوق

التوصيات :

على ضوء النتائج السابقة يمكن أن نتقدم ببعض التوصيات والاقتراحات التي تنعكس إيجابيا على وضعية المؤسسة :

- ✓ التخفيض من قيمة احتياجات رأس المال العامل عن طريق رفع المدة المتعلقة بتسديد ديون الموردين وتخفيض المدة المتعلقة بتحصيل الحقوق من الزبائن.
- ✓ الرفع من استهلاك السنة المالية عن طريق التفاوض مع الموردين من أجل الشراء بأثمان منخفضة أو الزيادة في حجم إنتاج السنة المالية.
- ✓ زيادة معدل القيمة المضافة للاستغلال عن طريق تخفيض استهلاك المواد الأولية وتخفيض المصاريف الخارجية.
- ✓ رفع المستوى العلمي و الثقافي لمعدي القوائم المالية من خلال اجراء دورات تكوينية وتدريبية.
- ✓ على المؤسسة استخدام مؤشرات وأدوات التحليل من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، من أجل دراسة استراتيجياتها المستقبلية.

أفاق البحث

بعد إتمامنا لدراسة دور القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية و الذي يعتبر من المواضيع الهامة و الحديثة التي تبقى محل البحث والدراسة، لهذا يمكن اقتراح مجموعة من النقاط يمكن أن تشكل آفاق مستقبلة لدراسات أخرى تتمثل في :

- دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية .
- دور القوائم المالية في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسة.

و في الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة و أعطينا هذا الموضوع حقه .

أولا: الكتب

1.باللغة العربية:

1.بن خروف جليلة بن خروف جليلة،دورالمعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز ا ، 1التسير، تخصص مالية المؤسسة ،2009/2008، ، ص 76

2. أحمد محد العداسي:" التحليل المالي للقوائم المالية و فقا للمعايير المحاسبية الدولية، المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

4. أحمد مُحَمَّد نور : ً مبادئ المحاسبة الماليةً ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 .

5. امين السيد أحمد لطفي : " اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية " ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، مصر ، 2007.

6. أوسرير منور و مجبر مُحَمَّد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية " حالة جدول حسابات النتائج "، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي ، 17 – 18 جانفي 2010.

7. أيمن الشطي وآخرون:مقدمة في الإدارة والتحليل المالي،دون ذكر دار النشر،الطبعة الأولى،الأردن،2010 .

8. بن ربيع بن حنيفة و آخرون : " الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFو المعايير المحاسبية الدولية / IAS IFRS" منشورات كليك ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2013.

9. بن ربيع بن حنيفة: الواضح في المحاسبة المالية ، وفق المعايير الدولية IAS / IFRS، دون ذكر دار النشر، الجزء الأول، الجزائر،2010.

10. بن ربيع بن حنيفة: الواضح في المحاسبة المالية و فق المعايير الدولية IFRS /IAS ، دون ذكر دار النشر، الجزء الأول، 2010، الجزائر.

11. جمال العشيشي : " محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد " الطبعة 2010 ، الجزائر.

12. حمزة طارق: المخطط المحاسبي الوطني دراسة تحليلية إنتقادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، الجزائر، 2004/2003.

13. خالد جمال الجعرات : " معايير التقارير المالية الدولية " دار اثراء ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، الإمارات العربية ، 2008 .

14. خليل الديلمي و آخرون " مبادئ المحاسبة المالية " دار الثقافة ،الطبعة الأولى،الجزء الأول ،الأردن،2005 .

15. خميسي شيحة : " التسيير المالي للمؤسسة "،دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.

16. شعيب شنوف: " محسابة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS ،الشركة الجزائري بوداود،الجزء الأول،الجزائر ،2008.

17. طارق عبد العال حماد : " موسوعة معايير المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الجزء الأول ، 2004.

18. طارق عبد العال حماد:" دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة "،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006.

19. عبد الرحمن عطية: المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار جيطلي، الجزائر،2009.

20. عبد الرحمن عطية: المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دون ذكر دار النشر، الطبعة الأولى،الجزائر،2011،ص 85.

21. عبد الوهاب رميدي و علي سامي: المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مبادئ عامة/ أمثلة محلولة، دار هومة ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011 .

22. عبد الوهاب نصر علي: " مبادئ المحاسبة المالية و فقا لمعايير المحاسبية الدولية "، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2003 / 2004.

23. العزازي مُحَمَّد،بن لعور بوعلام:"التسيير المحاسبي و المالي "، السنة الثالثة من التعليم الثانوي، شعبة تسيير و اقتصاد، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012 _ 2013.

24. غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS – IFRS ، نوميديا للطباعة ، الجزائر، 2009.

25. فايزة سليم حداد "الإدارة المالية" ، الطبعة الثانية، الحامد للنشر الأردن،2009.

26. كمال الدين الدهراوي : ً تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمارً ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ،2004.

27. كمال عبد العزيز النقيب : ً مقدمة في نظرية المحاسبةً ، دار وائل ، الطبعة الأولى ،الأردن.

28. لخضر علاوي : " نظام المحاسبة المالية " ، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2011.

29. مُحَمَّد أبو ناصر، جمعة حميدات: " معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

30. مُحَمَّد بوتين : ً المحاسبة العامة للمؤسسةً ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

31. مُحَمَّد بوتين : ًالمحاسبة العامة في المؤسسةً ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .

32. مُحَمَّد بوتين : المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية IAS – IFRS دروس و تطبيقات، دار متيجة، الجزائر.

33. مُحَمَّد دحموش: التحليل المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر2004.

34. مُحَّد عباس بدوي : " المحاسبة و تحليل القوائم المالية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، 2009.

35. مفيد عبد اللاوي: النظام المحاسبي المالي الجديد SCF(الإطار التصوري)، مزوار للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

36. مؤيد راضي خنفر و آخرون : " تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي "، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2006.

37. هوام جمعة : " تقنيات المحاسبة المعمقة و فقا للدليل المحاسبي الوطني " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 .

38. وليد ناجي الحيالي : ً نظرية المحاسبة ، منشورات الأكادمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2007 .

39. يوسف قريشي و الياس بن سامي : " التسيير المالي دروس وتطبيقات " ، دار وائل ، الأردن ، 2006 .

ثانيا المذكرات و الملتقيات والمحاضرات :

40. أمال بالحمو،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012-2013.

41. بلعور سليمان، علي بن الطيب، "بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة"، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية،جامعة البليدة ،16-17-18- نوفمبر2011.

42. بلعور سليمان، علي بن طيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة.

43. سعد بوراي: الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري ، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/ IFRS، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير محاسبية دولية ، يومي، المركز الجامعي بالوادي، 17 – 18 جانفي 2010.

44. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوارق، عمان ،الأردن، 2008 ،ص47

ثالثا:النصوص التنظمية والقانونية:

45. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الجزائرية ، القانون رقم 07 – 11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي،

46. الجريدة الرسمية ، العدد 74 ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، المادة رقم 06 .

45. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 . 25 – 03 – 2009.

قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 29 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية.

2.باللغة الفرنسية:

46. Amel benyekhlef، le systéme comptable algérien étude comarative avac les pays de lerope de lest et les organismes de normalisation comptable، alger، N – 08/2010.
47. Chrestuan Et Mirille Zambotto، Gestion Financiere; Paris، Duond،1999.
48. Gérard MELYON ، gestion financier، Paris ، Bréal ، 1999 ، P 212.
49. Gérard MELYON، Gestion Financiére ، PARIS، Bréal، 1999.
50. Jean Barreau Et Jacqueline، Delahaye، Gestion Finaniere، Manuel Et Applicatione، Paris، Duond، 2001.
51. KPMG Algérie ، le systéme Comptable financier ، Alger ، Décombre 2010.
52. Patrice Vizzanova، "gestion financiere de l'entreprise"، edition Berti، paris، 1992.
53. Pconso abonbaza،" la gestion financiere"، edition chirab.
54. Projet des systemes comptables financiers
Slimane sefiane، the new financial accounting systemin algeria، the horizons and the challenges ، finacia laccounting، system in Algeria، eloued، 17/18 january 2010

الملاحق

CIC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 201 443,13	357 320 009,89
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 251 903 643,85	2 210 690 162,80
TOTAL I		2 608 105 086,98	2 568 010 172,69
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		15 800 389,46	12 232 125,23
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		74 646 002,73	68 927 900,72
Prov.p/pensions et oblig.similaires		74 646 002,73	68 927 900,72
Autres Provisions			
TOTAL II		90 446 372,19	81 160 025,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 933 918,84	16 238 070,48
Opérations Groupe			
Impôts		366 892,00	332 543,00
Autres dettes		329 590 280,81	305 547 241,15
Trésorerie passif			
TOTAL III		403 891 091,65	322 117 854,63
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

1 / 1

CIC HODNA M28

EDITION_DU:17/03/2021 8:49

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020			2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		175 653,49	123 653,49	52 000,00	
Immobilisations corporelles		3 656 744 642,08	1 900 856 098,97	1 755 888 543,11	1 780 907 419,98
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 462 908 917,51	636 108 757,57	826 800 159,94	841 119 239,70
Autres immobilisations corporelles		1 937 937 571,21	1 264 747 341,40	673 190 229,81	132 603 618,80
Immobilisations encours					53 450 738,43
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		16 094 490,24		16 094 490,24	14 823 434,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 673 033 585,81	1 900 979 752,48	1 772 053 833,35	1 849 200 393,16
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		142 116 773,57	2 674 952,89	139 441 820,68	314 532 407,66
Stocks matiéres premiéres et fournitures		20 831 159,22		20 831 159,22	193 194 375,00
Produits finis et encours		13 289 038,29		13 289 038,29	23 989 418,74
Autres stocks		107 996 576,06	2 674 952,89	105 321 623,17	97 348 613,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		392 345 285,04	325 826 369,37	66 518 895,67	24 210 505,04
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		506 527,63		506 527,63	20 046,33
Autres débiteurs		16 014 801,04	500 306,09	15 514 494,95	25 039 534,23
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 103 406 678,49		1 103 406 678,54	758 285 166,85
TOTAL ACTIF COURANT		1 659 390 345,82	329 001 628,35	1 330 388 717,47	1 122 087 660,11
TOTAL GENERAL ACTIF		5 332 423 931,63	2 229 981 380,81	3 102 442 550,82	2 971 288 053,27

1 / 1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): زياني أيمن المولود(ة) بتاريخ: 03 أكتوبر 1997 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207090459 الصادرة بتاريخ: 2021/10/26 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات بالمؤسسة
- دراسة حالة المركب الحبوبي محامين حضنة
مسيلة -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/18

التوقيع و البصمة

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf n M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

انا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حويدق زكرياء المولود(ة) بتاريخ: 1989/05/14 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 204852024 الصادرة بتاريخ: 2019/07/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة إلثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية خلال السنة الجامعية:

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان":

دور تقييم الأداء الطابع في ترشيد القرارات
بالمؤسسة - دراسة حالة المركب الصناعي مطاحن
حضنة مسيلة -

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/18

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....

رقم: ...../.....

المسيلة في:.....

إلى السيد: مدير مطاحن .....
الحجنة المسيلة .....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** علوم التسيير ..... تخصص : إدارة مالية .....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	زيان أيمن	1735080876	207090459	
02	قويدري زكرياء	1910506 5877	204852024	

عنوان المذكرة: قياس وتقييم الأداء المالي في تربية الدواجن في مؤسسة إقتصادية .....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
الدكتور: زيد أيمن	مديرية المالية والمحاسبة	د. جوجو مصطفى

الملخص

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بتطبيق عدة أدوات التحليل المالي على القوائم المالية وتقييمها، باستخدام مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، ولمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق هذه الأدوات من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة **مركب الصناعي مطاحن حضنة مسيلة**، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :إن المؤسسة في وضعية حسنة من خلال مختلف النسب التي قمنا بحسابها ثم تحليلها وذلك لمعرفة المركز المالي الحقيقي واتخاذ القرارات المناسبة لها وأن المؤسسة حققت نتيجة موجبة دليل على أنها لها أرباح متتالية وكذلك عدم وجود خلل بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

الكلمات المفتاحية: التقيم والتحليل المالي، القوائم المالية، ترشيد واتخاذ القرارات

Abstract

This dissertation study the evaluation of the financial performance of the economic institution by applying several financial analysis and valuation tools to financial statements Using financial balance indicators and some financial ratios through reliance on the financial budget and results calculation table In order to determine the importance of this study، we have applied these tools in order to assess the financial performance of the Enterprise Industrial Composite Msila Brood. This study has yielded several results، the most important of which are: The institution is in a good position through the various ratios we calculated and then analyzed so as to know the real financial position and make appropriate decisions for it and that the enterprise has achieved a positive result that it has successive profits as well as the absence of a fault between permanent funds and fixed assets.

Keywords: : valuation and financial analysis، financial statements، rationalization and decision-making